

من النحو الغائب: مِيزُ العناصرِ الْمُتَصاقِبَةِ دلاليًّا في العربيَّة استدراكاً للنقص في كتب تعليمها للناطقين بغيرها

د. عمر يوسف عكاشة

مركز اللغات - جامعة اليرموك

ملخص

المسعى في هذا البحث مَرَكُوزٌ في إطارين: أما أولهما فيَمُنُّلُ في لفتِ أنظارِ الباحثين اللسانيين إلى أنَّ ثَمَّةَ ضرورةٍ مُلِحَّةٍ لإيجادِ "تحوين" للعربيَّة: نحو خاصٍّ بطائفةٍ مُتعلِّمِها من الناطقين بغيرها، وآخر خاصٍّ بطائفةٍ متعلِّمِها من الناطقين بها. وتنشعبُ مِنْ فكرةِ "التحوين"، تلقائياً، فكرتانِ أخريانِ، هما: "النحو المُشترك" و"النحو الغائب". ونعني بالأوَّلِ النحوَ الذي تَشْتَرِكُ في الحاجةِ الماسَّةِ إليه، سواءً بسواءٍ، طائفتا مُتعلِّمي العربيَّة. وأمَّا "النحو الغائب"، فنقصُ بِهِ النحوَ الذي لم ينصَّ نحاةُ العربيَّةِ الأوائلُ عليه في كتبهم رَغْمَ حضوره في نواميسِ اللغةِ ووجوده في سيرورتها العملية. وهذا النحو لا يَنْقُطُنُ إليه في العادةِ الناطقون بالعربيَّة، فلا يُصِيبُهُ تفكيرُهُمْ، ولا يَخْضَعُ لِتَحْلِيلِهِمْ، لأنَّهُ مِمَّا يَتَأَتَّى لَهُمْ على وجهِ السليقةِ والاكتساب. وأجلَّ هذا فإنَّ النحوَ الغائبَ يَسْتَأْثِرُ بالحاجةِ إليه متعلمو العربيَّةِ الناطقون بغيرها دون غيرهم.

وقد تناولَ الباحثُ، في الإطارِ الثاني من البحث، فكرةَ "النحو الغائب" بالتمثيلِ والتطبيقِ، فأوردَ أمثلةً تنتمي إلى المُستوى الدلاليِّ، ولكنها غيرُ مُبرَّأةٍ مِنَ الجوانبِ

التركيبية. ويكاد يكون المستوى الدلالي للتراكيب أقل المستويات اللغوية حظاً في كتب تعليم العربية للناطقين بغيرها، خاصة حين الحديث -تحديداً- عن المقابلة بين ما تشاكل دلاليًا من عناصر الكلم العربي.

وهادينا في ما سنتناوله من أمثلة دلالية في الإطار الثاني للبحث، سيكون مستقى مما يجترحه متعلمو العربية الناطقون بغيرها من أخطاء كتابية وشفاهية، تستعصي على التصويب والتصحيح، إذ لا تساعفنا في العادة كتب اللغة على ذلك. ومن هنا تناول الباحث بالتفريق المجموعات التالية المتشاكلة دلاليًا، التي كثيراً ما يحكم على عناصرها في ما يبدو للخاطر الأول، بأنها من المتطابقات الدلالية، إلا أن البحث يحاول أن يثبت أنها من المتصاقيات، لا من المتطابقات:

- 1- (يجب) و(لا بد).
- 2- (اليوم القادم/غداً) و(اليوم التالي) - (اليوم الماضي/أمس) و(اليوم السابق).
- 3- (نظرَ إلى/التفتَ إلى) و(رأى/شاهدَ/أبصرَ).
- 4- (حضرَ / جاءَ / قَدِمَ / أتى)، و(ذهبَ / سافرَ) و(وصلَ)، و(أحضرَ / أخذَ).
- 5- (منذُ / لمدة - مدة).
- 6- (جداً - كثيراً).

The Absent Grammar: Discriminating Figuratively near Equivalent in the Arabic Language

A Complement to the Incomplete Arabic Textbooks for Foreign Learners

Abstract

This research is bi-fold: the first part aims at drawing the attention of linguists to the fact that it is urgently necessary to create two grammars for the Arabic language. One grammar is for foreign learners of Arabic, and the other is for native Arabs learning Arabic. The idea of two grammars leads to two other ideas: common grammar, and absent grammar. The former is common to the two groups of learners of Arabic. Absent grammar is the one Arabic linguists never indicated in their books despite its existence in the rules of the language and its practical evolution. Speakers of Arabic never pay attention to this grammar, and it never crosses their minds. In addition, it never undergoes analysis because it comes to them as they acquire the sense of the language; consequently, this grammar is exclusive to foreign learners of Arabic.

The researcher also discusses the idea of absent grammar through examples and application, so he used examples that lie in the figurative level with relation to the structural side. The figurative level of structure is the least used linguistic level in Arabic books for foreign learners, especially when talking specifically about comparison between what is figuratively similar in the elements of the Arabic language.

The examples the researcher used in the second part of the paper were derived from the incorrigible verbal and written mistakes foreign learners of Arabic commit, since language books do not usually help in this regard. Consequently, the researcher contrasted the following figuratively similar groups whose elements, at the first sight, are judged mostly to be figuratively synonymous. However, the research will attempt to prove that they are near equivalent and not synonymous:

1-(yajibu / laa budda).

- 2-(>al-yawmu-l-qaadimu / ġadan), (>al-yawmu-ttali) – (>al-yawmu-l-maadii / >ams) and (>al-yawmu-ssaabiq).
- 3-(naḍara >ilaa / >ilafata >ilaa) and (ra>aa / ṣaahada / >aḥsara).
- 4-(ḥaḍara/jaa>a / qadima/ >ataa), (dahaba/saafara), (waṣala) and (>aḥdara / >aḥaḍa).
- 5-(mundu / li-muddati – muddata).
- 6-(jiddan / katiiran).

(1) إطارُ الدراسةِ الأول: فضاء النظرية⁽¹⁾

(1-1) خطأ منهجيّ جسيم في كتبِ تعليمِ العربيَّةِ للناطقينَ بِغيرِها

عندما شرعتُ أعلِّمُ اللغةَ العربيَّةَ للناطقينَ بِغيرِها قبلَ ما يزيدُ على عشرِ سنواتٍ، وجدتُني أمامَ خِصَمٍ من "المشكلاتِ اللغويَّةِ" التي تعترضُ سبيلَ تعليمي العربيَّةِ في هذا المجالِ. ولقد كانتُ تلكَ المشكلاتُ تتعاقبُ عليَّ، وتتراحمُ فيَّ، على نحوٍ لم تكنْ لي به طاقةُ البتَّةِ.

وقد زادَ الأمرُ سوءاً، عندما جعلتُ أطبِّقُ - ما وسعني التطبيقُ - كلَّ ما وقعَ عليه بصري من كتبِ عربيةٍ وغيرِ عربيةٍ، تُعنى بتعليمِ العربيَّةِ للناطقينَ بِغيرِها. ذلكَ أنَّ تلكَ الكتبَ كلّها - فيما اطلعتُ عليه - اشتملتُ على خطأٍ منهجيٍّ خطيرٍ، ظهرَ أثرُه واضحاً في كثيرٍ من مَواطنِ هاتيكِ الكتبِ، فضلاً عن ظهورِ أثرِه جليّاً - من بُعدٍ - في الأداءاتِ الشفويَّةِ والكتابيَّةِ لطلابِ العربيَّةِ من الناطقينَ بِغيرِها.

ويمكنُ المرءُ أنْ يُلخِّصَ ذلكَ الخطأَ المنهجيَّ بالقول: إنَّ كتبَ تعليمِ العربيَّةِ للناطقينَ بِغيرِها، تُقدِّمُ القواعدَ النحويَّةَ ذاتها التي تُقدِّمُها كتبُ تعليمِ العربيَّةِ للناطقينَ بها، وبالطرقِ اللسانيَّةِ نفسها. والتجربةُ العمليَّةُ في تعليمِ العربيَّةِ ترى أنَّ من هنا تنشأُ بعضُ المشكلاتِ اللغويَّةِ التي يَعُسِّرُ على المُعلِّمِ والمُتعلِّمِ - على حدٍّ سواءٍ - التعاملُ معها.

وأجلَ ذلكَ فإنَّني أرى أنَّ تلكَ الكتبَ تُخطئُ في العادةِ مرتينِ: مرَّةً عندما تكتفي بتقديمِ موضوعاتِ النحوِ نفسها التي تُقدِّمُها كتبُ تعليمِ العربيَّةِ للناطقينَ بها،

دون زيادة أو نقصان في معظم الأوقات. ومرةً عندما تُقدّم تلك الموضوعات بالطرق اللسانية نفسها التي تُقدّمها بها كتب الناطقين بالعربية.

(1-2) النحو العربي وُضِعَ للناطقين بالعربية حسب

لكن الإشكال أخذ يتبدّد شيئاً فشيئاً، حينما استطعت وضع يدي على مبدأ مهم أكاد أنتهي إلى التسليم به والاعتناع. يتمثل في أن كل ما حوته بطون كتب السلف⁽²⁾ من قواعد نحويّة، إنما كانت موجهة - بداية المطاف ونهايته - إلى أهل العربية أو طلابها من الناطقين بها. وأعني بذلك - بطريقة أخرى - أن النحو العربي الذي وُضِعَ ووصلنا على ذلك النحو، لم "يُصمّم منهجياً" لغايات تعليم العربية للناطقين بغيرها.

ويمكن أن نتخذ من الروايات التاريخية الكثيرة التي سيقّت في معرض الحديث عن سبب وضع علم النحو لدى العرب، دليلاً على صحة القول بأن النحو العربي وُضِعَ لأهل العربية أو لطلابها من الناطقين بها، ذاك أن تلك الروايات تكاد تُجمّع على أن سبب الوضع كان تقويم لسان "أهل العربية"، بعد أن فشا فيهم "اللحن" باختلاطهم بأهل الأمصار المفتوحة⁽³⁾. وإذا صحّ ذلك، فإن العلم الذي قام لمنع لحن "أهل العربية" سيكون "لهم"، وليس لأحد غيرهم. ومن ثمّ يكون صحيحاً - إلى حدّ ما - توجيه ذلك النحو، بهيئته التي وصلنا بها، للناطقين بالعربية دون الناطقين بغيرها⁽⁴⁾.

أقول: لو كان النحو العربي موضوعاً في أساس نشأته لتعليم العربية للناطقين بغيرها، لوجدنا النحويين يفتتحون كتبهم بدرس الأصوات أو الحروف العربية. لأنّ هذا - بطبيعة الحال - هو أول ما يحتاج إليه ذلك النفر من المتعلّمين. ولكن واقِع

الأمر لم يَكُنْ على تلك الشاكلةِ عندهم. ثم إنَّ من المَعْلومِ -وهو أمرٌ مُهمٌّ في هذا السياقِ جدًّا- أنَّ النحويَّينَ العربَ لم يقصدوا الدراسةَ الصوتيَّةَ لذاتها، وإنما لغيرها، "حيث اعتبروها تمهيداً أو مدخلاً لدراسة ظاهرة الإدغام، والحديث عن قواعد الإعلال والإبدال"⁽⁵⁾. فقد "عالج سيبويه الإدغام في نهاية مؤلفه "الكتاب"، وعالج الأصوات قبل معالجة الإدغام. وعالج المبرد في كتابه "المقتضب" الإدغام في الجزء الأول، وقَدَّمَ له بدراسة للأصوات ومخارجها. كذلك أنهى الزجاجي كتابه "الجمل" بالحديث عن الإدغام، ومَهَّدَ لحديثه ببعض الأفكار الصوتية. وأنهى الزمخشري كتابه "المفصل" بالإدغام، وقَدَّمَ بين يديه دراسة للأصوات"⁽⁶⁾. بل جاء على السلفِ وقتٌ أوكلوا فيه أمرَ دراسةِ أصواتِ اللغةِ دراسةً جادَّةً إلى علماء التجويد⁽⁷⁾.

(3-1) النحو العربي المدوَّن لا يفي بحاجاتِ الناطقين بغير العربيَّة

يُنْصَافُ إلى ما سَلَفَ، أنَّ استعراضَ تلك الرواياتِ التي تتحدَّثُ عن سببِ نشأة الدراساتِ النحويَّةِ -وما أكثرها- يَدْفَعُ إلى اعتقادٍ آخر⁽⁸⁾، لا يَقلُّ خطورةَ عَن سابقه، مفادُه أنَّ ذلك اللحنَ الذي انتشرَ على ألسنةِ أهلِ العربيَّةِ كانَ لحناً من نوعٍ خاصٍّ، فقد كانَ لحناً محصوراً في "العلاماتِ الإعرابيَّةِ"⁽⁹⁾. ومن الطبيعيِّ أنَّ يُهَيَّأَ للمرءِ في كثيرٍ من الأحيانِ أنَّ ذلك اللحنَ، بما له من طبيعةٍ خاصَّةٍ، كانَ يُوَجِّهُ دَفَّةَ الدراساتِ النحويَّةِ لدى السلفِ. بعبارةٍ أخرى: ليسَ من الغريبِ أنْ تَكونَ الدراساتُ النحويَّةُ العربيَّةُ القديمةُ، التي تَصَدَّتْ لمعالجةِ اللحنِ والقضاءِ عليه، ذاتَ سَمْتٍ يَتَوافَقُ بل يَنطابِقُ مع سَمْتِ ذلك اللحنِ الفاشي.

أروم لأقول: إذا كان من المرجح وجود علاقة تربط بين "نوع اللحن" ونشأة الدراسات النحوية، فإن من البدهي أن يرجح المرء بالقدر نفسه وجود علاقة تربط بين طبيعة ذلك اللحن وطبيعة تلك الدراسات. فإذا قيل إن اللحن الذي فشا على السنة أهل العربية كان ذا "طبيعة" خاصة، بات من المسلم به أن النحو العربي هو الآخر ذو "طبيعة" خاصة، أو هو من نفس جنس تلك الطبيعة الخاصة التي لذلك اللحن. فإذا عرفت أن اللحن الذي يجترحه الناطقون بالعربية إنما هو في العلامات الإعرابية، أدركت سرَّ اهتمام النحو العربي بتلك العلامات وإيلائه إيَّاهَا أهميَّة كبرى.

فالنحو الناتج لا جرم سَنَاسِبُ - إلى حدٍّ - طلاباً جُلَّ مشكلاتهم اللغوية تدور في فلك العلامة الإعرابية، وهم الناطقون بالعربية. وهؤلاء الطلاب لا يُعانون، في الأحوال الطبيعية، من أيِّ مشكلاتٍ تركيبيةٍ تحول دون الفهم. لكننا إذا تحولنا بالنظر إلى طلابٍ تضرب مشكلاتهم اللغوية في مستويات اللغة كلها، طلابٍ أخطر مشكلاتهم حائمة في فلك التركيب⁽¹⁰⁾، كان لزاماً علينا أن لا نكتفي بنحو "الإعراب"، لأنه وحده لن يكون قادراً على الوفاء بحاجاتهم اللغوية. طلابُ العربية من الناطقين بغيرها، يحتاجون حاجة ماسة إلى نحو يُهتَمُّ فيه، إلى جانب الإعراب، بالمستويات اللغوية المختلفة كالمستويين الدلالي والتركيب. وعلينا أن نتذكر دائماً أننا ننطلق في هذا الرأي من الحاجات اللغوية الحقيقية النفعيَّة لأولئك الطلاب.

(1-4) النحو الغائب: دعوة إلى نظرية جديدة

ومن هنا أدعو إلى ضرورة إقامة "نحوين"، نحو خاص بكل طائفة من الطائفتين. إذ من الضروري أن يكون للطلاب من الناطقين بغير العربية نحو

خاصُّ بِهِمْ، يَخْتَلَفُ- هَوْنًا مَا- عَنِ النُّحُوِّ الْمُوجَّهِ لِلطَّلَابِ النَّاطِقِينَ بِهَا. عَلَى أَنْ يَخْلُوَ نَحْوُ الْعَرَبِيَّةِ الْمُوجَّهَ لِلنَّاطِقِينَ بِهَا مِنْ الْمَسَائِلِ اللُّغَوِيَّةِ الَّتِي تُنْتِجُ لَهُمُ اللَّهْجَاتُ الْمَحْكِيَّةُ اِكْتِسَابَهَا، وَيَحْتَوِي- فِي الْمَقَابِلِ- عَلَى مَا لَا يَكْتَسِبُونَهُ مِنْهَا، مِثْلَ عِلَامَاتِ الْإِعْرَابِ بِشَكْلِ خَاصٍّ. وَلَكِنْ نَحْوَ الْعَرَبِيَّةِ الْمُقَدَّمِ لِلنَّاطِقِينَ بِغَيْرِهَا، سَيَكُونُ دَاخِلًا فِيهِ الْإِعْرَابُ وَغَيْرُهُ. وَسَتَكُونُ حَاجَةُ النَّاطِقِينَ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ إِلَى كُلِّ شَيْءٍ فِي نَحْوِهِمْ شَدِيدَةً. فَهُمْ يَحْتَاجُونَ إِلَى كُلِّ مَا يَحْتَاجُهُ النَّاطِقُونَ بِالْعَرَبِيَّةِ، وَإِلَى كُلِّ مَا لَا يَحْتَاجُونَهُ. إِذَنْ، فَالْعِلَاقَةُ بَيْنَ نَحْوِ النَّاطِقِينَ بِالْعَرَبِيَّةِ، وَنَحْوِ النَّاطِقِينَ بِغَيْرِهَا، إِنَّمَا هِيَ عِلَاقَةُ احْتِضَانٍ أَوْ اشْتِمَالٍ. فَكُلُّ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ النَّاطِقُونَ بِالْعَرَبِيَّةِ لَا بُدَّ أَنْ يَحْتَاجَ إِلَيْهِ النَّاطِقُونَ بِغَيْرِهَا، وَالْعَكْسُ غَيْرُ صَحِيحٍ. إِذْ لَيْسَ كُلُّ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ النَّاطِقُونَ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ، يَحْتَاجُ إِلَيْهِ النَّاطِقُونَ بِهَا. وَمِنْ هَذَا يَنْبَيِّنُ أَنَّ هُنَاكَ نَحْوًا مُشْتَرَكًا بَيْنَ "النَّحْوِينَ"، يُمْكِنُ لَنَا أَنْ نُطْلِقَ عَلَيْهِ "النَّحْوَ الْمُشْتَرَكَ". وَلَكِنْ الْإِشْتِرَاكُ أَوْ التَّقَاطُعُ الْقَائِمُ بَيْنَ النَّحْوِينَ، يَعْنِي الْإِشْتِرَاكَ فِي الْمَوْضُوعَاتِ النَّحْوِيَّةِ، دُونَ الطَّرِيقِ اللَّسَانِيَّةِ الَّتِي تُعْرَضُ بِهَا تِلْكَ الْمَوْضُوعَاتُ.

وَيَبْدُو أَنَّ مِنَ الطَّبِيعِيِّ أَنْ تَنْهَضَ فِكْرَةٌ ثَالِثَةٌ، بَعْدَ فِكْرَةِ "النَّحْوِينَ" وَفِكْرَةِ "النَّحْوِ الْمُشْتَرَكِ"، تَتِمَثَّلُ فِي أَنَّ النُّحُوَّ الَّذِي سَيَكُونُ خَاصًّا بِطُلَّابِ الْعَرَبِيَّةِ مِنَ النَّاطِقِينَ بِغَيْرِهَا، سَيَشْتَمِلُ عَلَى مَسَائِلَ وَمُبَاحِثَ وَأَبْوَابٍ لَمْ يَشْتَمِلْ عَلَيْهَا النُّحُوُّ الْعَرَبِيُّ، لَيْسَ لِعِيٍّ فِيهِ، بَلْ لَعَدَمِ حَاجَةِ النَّاطِقِينَ بِالْعَرَبِيَّةِ إِلَيْهَا، لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ عُلُوقٌ بِنَحْوِ الْإِعْرَابِ. وَبَعْدَ أَنْ أُطْلِقَتْ مُصْطَلَحُ "النَّحْوِ الْمُشْتَرَكِ" عَلَى النُّحُوِّ الَّذِي يَشْتَرِكُ فِي الْحَاجَةِ إِلَى مَوْضُوعَاتِهِ كُلُّ مِنَ النَّاطِقِينَ بِالْعَرَبِيَّةِ وَالنَّاطِقِينَ بِغَيْرِهَا، أُطْلِقَ مُصْطَلَحُ "النَّحْوِ الْغَائِبِ" عَلَى النُّحُوِّ الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مَتَعَلِّمُو الْعَرَبِيَّةِ مِنَ النَّاطِقِينَ بِغَيْرِهَا عَلَى وَجْهِ التَّخْصِصِ. وَيَنْبَغِي التَّنْبِيهُ إِلَى أَنَّهُ نَحْوٌ مُوجُودٌ فِي نَوَامِيسِ اللُّغَةِ وَقَوَانِينِهَا، إِلَّا أَنَّهُ

"غائب" عن درسها غير مقنن له. وبطريقة أخرى أقول: إنَّ "النحو الغائب" موجودٌ في "النحو العملي" للغة لا في "النحو العلمي"⁽¹¹⁾.

إنَّ الذي أثارَ وعيَ الباحثِ على هذا النحو الغائب ما يُنتجُه الناطقونَ بغيرِ العربيةِ أنفسهم من أخطاء لا يُسعِفنا مرجعٌ أو كتابٌ في تبين وجهِ الصوابِ فيها. إذ إنها كانت في أكثر الأحيان تُصيبُ من اللغة ما اكتسبَ عندي اكتساباً.

ولعلَّ ما يقومُ به متعلمو اللغة الناطقونَ بلغةٍ أخرى من إثارةِ لوعيِ الناطقينَ باللغةِ على لغتهم، أمرٌ ملحوظٌ بجلاءٍ للمعلمينَ والدارسينَ، وتتمُّ إثارةُ الوعيِ تلكَ بطريقتين: تَمَثُّلُ الطريقِ الأولى في بعضِ الأسئلةِ اللغويةِ التي يطرحها الناطقونَ بلغةٍ أخرى على الناطقينَ باللغةِ من مُعلِّمينَ وغيرِهِم. أمَّا الطريقُ الثانيةُ فتتمثَّلُ في الأخطاءِ اللغويةِ المختلفةِ التي يجترحها الناطقونَ بلغةٍ أخرى. وتقومُ تلكُ الأسئلةُ المطروحةُ، وتلكُ الأخطاءُ المُجترحةُ، باختراقِ مناطقٍ من اللغة تُعدُّ "مسلماتٍ" لغويةً تحَصَّلُ الناطقونَ باللغةِ عليها، بوساطةِ اكتسابِهِم اللغةَ "اكتساباً". ولذلك، فإنَّ المسائلَ اللغويةَ المستفادةَ من تلكِ الأسئلةِ وهاتيكِ الأخطاءِ، لم تكنْ - في الأغلبِ - ممَّا يُمكنُ أن يَقعَ في بالِ الناطقينَ باللغةِ. ويردُّ ذلكَ الأمرُ إلى أنَّ متعلمَ اللغةِ الثانيةِ يقومُ بإخضاعِ ظواهرِ اللغةِ المتعلِّمةِ (الثانية) للملاحظةِ والتدقيقِ والسؤالِ، خاصَّةً إذا كانَ المتعلمُ راشداً قد أكملَ المدةَ الزمنيةَ التي تُكتسَبُ فيها اللغةُ اكتساباً. فعمليةُ تعلُّمِ اللغةِ الثانيةِ يَحَكِّمُ بها الوعيُّ، وذلكَ عكسَ عمليةِ الاكتسابِ التي لا يَتَدَخَّلُ، في الغالبِ، الوعيُّ بها من قريبٍ أو بعيدٍ.

(2) إطار الدراسة الثاني: إرادة التطبيق

(1-2) تأسيس: ترادف الكلم العربي بين الإقرار والإنكار

لعلَّ ممَّا يَسِمُ العربيَّةَ بميسمٍ خاصٍّ عندَ نفرٍ غيرٍ قليلٍ مِنَ الباحثين القدماء والمُحدثين، كثرةُ المترادفاتِ فيها. وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْسِبُ أَنَّهَا كَثْرَةٌ لَا قَسِيمَ لَهَا فِي لُغَةٍ أُخْرَى. فـ"إبراهيم أنيس" يرى أَنَّ "ظاهرة كثرةِ الترادفِ قد أصبحتُ خاصيَّةً لِللُّغَتَيْنِ العربيَّةِ، وَلَا تَكَادُ تُشْرِكُهَا فِي هَذَا لُغَةٌ أُخْرَى"⁽¹²⁾. على أَنَّ الكثرةَ الغالبةَ مِنْ أَلْفَاظِ اللُّغَاتِ فِي الْعَالَمِ جَرَتْ عَلَى أَنَّ يَخْتَصَّ كُلُّ لَفْظٍ مِنْهَا بِمَعْنَى مُعَيَّنٍ، بِحَيْثُ يُصْبِحُ لَهُ بِمُثَابَةِ الْعَلَامَةِ، مَتَى طَرَقَتِ السَّمْعُ أَثَارَتِ فِي الذِّهْنِ دَلَالَةٌ مُعَيَّنَةٌ يَشْتَرِكُ فِي فَهْمِهَا أَفْرَادُ الْبَيْئَةِ اللُّغَوِيَّةِ"⁽¹³⁾.

وكانَ يَلْزَمُ مَنْ يَقُولُ بِظَاهِرَةِ كَثْرَةِ التَّرَادِفِ فِي الْعَرَبِيَّةِ، فَضْلاً عَنِ الْقَوْلِ بِانْفِرَادِهَا فِيهَا، أَنَّ لَا يَنْجَاوِزَ الْأَمْرَ دُونَ مُحَاوَلَةِ تَقْدِيمِ تَفْسِيرٍ لَهُ. وَمِنْ هُنَا وَجَدْنَا "أنيس" يُقَدِّمُ مُحَاوَلَةً يَعْزُو فِيهَا ظُهُورَ التَّرَادِفِ بِكَثْرَةٍ فِي الْعَرَبِيَّةِ، إِلَى انشغالِ الْعَرَبِ الْقَدَمَاءِ بِالْأَلْفَاظِ وَعَنَائِيَّتِهِمْ بِمَوْسِقَاهَا عَلَى حَسَابِ مِلَاحَظَةِ الْفُرُوقِ بَيْنَ الدَّلَالَاتِ. بِمَعْنَى أَنَّ الْعَرَبِيَّ، صَاحِبَ الْأُذُنِ الْمَوْسِيقِيَّةِ، أَصْبَحَ يُضَحِّي بِتِلْكَ الْفُرُوقِ فِي الدَّلَالَاتِ حَتَّى يَتِمَكَّنَ مِنْ نَظْمِ قَوَافِيهِ وَتَنْسِيقِ أَسْجَاعِهِ. وَلِذَلِكَ فَإِنَّ "عنترة" حِينَ اسْتَعْمَلَ فِي شَعْرِهِ أَوْصَافاً مُخْتَلِفَةً لِلسَّيْفِ، فَإِنَّ كُلَّ الَّذِي يُلْحَظُ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّهُ عَنِ سَيْفٍ جَيِّداً حَسَبُ، "وَقَدْ أَلْزَمَتْهُ الْقَافِيَةُ أَوْ نِظَامُ الْمَقَاطِعِ أَنْ يَسْتَعْمَلَ الْهِنْدِيَّ فِي مَوْضِعٍ، وَالْيِمَانِيَّ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، وَالْمَشْرِفِيَّ فِي مَوْضِعٍ ثَالِثٍ"⁽¹⁴⁾.

ولقد شاع شأنُ الترادفِ هذا في حقِّ العربيَّةِ شيوعاً كبيراً يوشكُ أنْ يَنْقَطِعَ نظيرُهُ، لدى مُعلِّمِها ومتعلِّمِها، من الناطقين بها والناطقين بغيرها، على حدِّ سواء. لكنَّ المسألة لم تقفْ عند حدِّ الإقرارِ بكثرةِ وقوعِ الترادفِ فيها، أو عَدَّها "خاصيَّةً" لا تكادُ تُشْرِكُها فيها لغةٌ أخرى، إنَّما تَعَدَّاهُ إلى حسابِ هذه الظاهرةِ "ميزةً" تتفوقُ بها العربيَّةُ على سواها من اللغات. حتَّى إنَّ المرءَ لَيُخَيَّلُ إليه في كثيرٍ من الأحيان، بأنَّ كثرةَ الترادفِ - أو ما يُظَنُّ أحياناً أنَّه كذلك - قد دَخَلَ بقوةٍ في نطاقِ مخيلةِ العربيِّ الشعبيَّةِ، ممَّا تأدَّى بكثيرٍ من أبناءِ العربيَّةِ الناطقين بها إلى إلصاقِ مختلفِ نعوتِ التفوقِ بهذه اللغة، ووضْعِها في مُرتَقَى لا تطاولُهُ أيُّ لغةٍ أخرى. لذلك فإنَّ هذه الخاصيَّةَ المفترضةَ للعربيَّةِ، أي كثرةِ المترادفاتِ، قد كفلت وحدها للعربيَّةِ عند طائفةٍ من هؤلاء، تميّزاً "أسطورياً" لا يُبارى، وهالةً قُدسيَّةً لا تُجارى.

بيدَ أنَّ مبحثَ الترادفِ لا جَرَمَ أثارَ خلافاً على غيرِ صعيد، وما يزالُ يَفْعَلُ. إذ الأمرُ غيرُ مُسلَّمٍ به لدى نفرٍ آخرٍ من الباحثين. فثُمَّةً آخرونَ يذهبونَ إلى إنكارِ وقوعِ المترادفِ جملةً في العربيَّةِ. قالَ أبو العباسِ عن ابنِ الأعرابيِّ: "كلُّ حرفين أَوْقَعَتْهُما العربُ على معنى واحدٍ، في كلِّ واحدٍ منهما معنى ليسَ في صاحبه، ربَّما عَرَفْنَاهُ فَأَخْبَرْنَا بِهِ، وَربَّما غَمَضَ عَلَيْنَا فَلَمْ نُلْزِمِ الْعَرَبَ جَهْلَهُ"⁽¹⁵⁾. كما قالَ التاج السبكيُّ في شرحِ المنهاج: "ذَهَبَ بعضُ الناسِ إلى إنكارِ المترادفِ في اللغةِ العربيَّةِ، وزَعَمَ أنَّ كلَّ ما يُظَنُّ من المترادفاتِ فهو من المتبايناتِ التي تتباينُ بالصفَّاتِ، كما في "الإنسانَ" و"البشرَ"؛ فإنَّ الأوَّلَ موضوعٌ له باعتبارِ النسيانِ، أو باعتبارِ أنَّه يُؤنَسُ، والثاني باعتبارِ أنَّه بادي البشْرة... وقد اختارَ هذا المذهبَ أبو الحسين أحمد بن فارس في كتابه الذي أَلَفَهُ في فقه اللغة والعربيَّةِ وُسِّنَ العرب وكلامها، ونَقَلَهُ عن شيخه أبي العباسِ ثعلب"⁽¹⁶⁾.

ويبدو أن إنكار وقوع المترادف في العربية يثيرُ صاحب "دلالة الألفاظ"، حيث يقول: "ومهما حاولَ بعضُ الاشتقاقيين من علماء اللغة كابنِ دريد وابنِ فارس وأمثالهما، أو بعضُ الأدباء من أصحاب الخيالِ الخصبِ الذين يَلْتَمِسُونَ مِنْ ظلالِ المعاني فروقاً بين مدلولاتِ الألفاظ، أقولُ: مهما حاولَ هؤلاء أو هؤلاء إنكارَ وقوع الترادفِ في ألفاظِ اللغة العربية، فليس يُغَيَّرُ هذا من الحقيقةِ الواقعة شيئاً. فالترادفُ قد اعترفَ به معظمُ القدماء، وشهدت له النصوص، وإن كان بعضُ الذين قالوا به قد غالوا فيه" (17).

ولعلَّ ممَّا قَوَّى موقفَ أولئك القائلين بوقوعه كثيراً في اللغة العربية، أن القائلين بعدم وقوعه فيها كانوا يكتفون - في كلِّ مرَّة - بسرِّدِ ما يروْنهُ فروقاً في الدلالاتِ سرِّداً غيرَ مشفوعٍ بأيِّ سياقٍ أو استعمال، فأضحى الأمرُ مفروضاً على النصِّ قرَضاً من خارجِه، بعيداً عن الاستعمال الحقيقي النفعي للغة. وقد يكونُ هذا هو الذي اضطرَّ باحثاً كبيراً، مثل "إبراهيم أنيس"، إلى أن يَصِفَ مَنْ حاولَ من القدماء أن يَلْتَمِسَ مِنْ "ظلالِ المعاني" فروقاً بين مدلولاتِ الألفاظ، بأنَّه "صاحبُ خيالٍ خصب".

ورغم أن الباحث الحالي لا شكَّ مُقْتَنِعٌ بأنَّ السيرة العملية للغة، كما تَمَثَّلُ في نصوصِ العربية المتنوعة، ينبغي أن تكونَ هي وحدها الحكمُ الفصلُ في اتِّخاذِ القرار: بين الإنكار والإقرار، إلا أنني أجدُ نفسي مدفوعاً إلى القول: صحيح أن القوم الذين حاولوا القول بأن المترادفات إنما هي من المتباينات، لم يأتوا بسندٍ أو دليلٍ من واقع الاستعمال اللغوي، لكنَّ مُحَرِّكَهُمْ إلى صنيعِهِم الذي فعلوا كان - فيما يبدو لي - متأتياً من فكرة نظريَّة، من السهلِ العثورُ على ما يُبرِّرُها من الواقع المُشاهد في معظم اللغات. إذ إننا واجدون أن الأصل في الألفاظ - فيما يقول

"أنيس" نفسه، وكما أشرنا - أن يُعَبَّرَ اللفظ الواحد عن المعنى الواحد. فأى حاجة تدفع بالإنسان، في البيئة اللغوية اللهجية الواحدة، إلى أن يصنع لفظة جديدة لمعنى قديم مُعَبَّرٌ عنه بلفظ قديم؟

أي أن لا مُسَوِّغٌ يدعو الناطقين بلغة ما، في البيئة الواحدة، إلى استحداث لفظة جديدة، لمعنى مطروق، بلفظة قديمة قارة حية في الاستعمال. أقول: فلما لم تثبت لدى هؤلاء الباحثين حاجة إلى الوضع، لا من جهة المعنى ولا من جهة اللفظ، تمسكوا بمقالتهم في إنكار وقوع الترادف جملة. قال "بيلكين": "وفي إنكار الترادف وتقنيده كانت تورّد، أحياناً، الحجج اللغوية الخالصة، وبالذات تلك الحجّة التي تقول إنه في فترة نشوء اللغة وتطورها كمنظومة متماسكة، مُبْتَنَاءٌ مُنطِقِيّاً، لا يُمكن أن تظهر في اللغة كلمات ذات معاني مُتَمَاثِلَة على نحو مُطلق، وذلك لأن إحدى الكلمتين تتجلى زائدة حتماً: فلأجل تحديد موضوع ما تكفي تسمية واحدة"⁽¹⁸⁾.

بيد أننا نجد أحياناً لرفض الترادف سنداً قوياً في الدرس اللغوي الحديث بعامّة، الدلالي منه بخاصّة. حيث يُشار فيه إلى أن الترادف "لا يعني تطابقاً تاماً في المعنى بين المترادفين، إنما يكون الترادف جزئياً في الغالب، ويُندّر بل ربّما يتعدّر أن تتفق مفردتان في المعنى في كلّ المواقف اللغوية والاجتماعية"⁽¹⁹⁾. وقد ضرب "شاهر الحسن" عدّة أمثلة يُثبت بها صدق هذه الدعوى، منها الإعلان: (أرسل) و(بعث). فالنظر العجل في بعض استعمالاتهما قد يُفضي إلى الزعم بأن مشتقات الجذرين: (ر - س - ل) و(ب - ع - ث) مترادفة، كما في: (أرسل برقية) = "بعث برقية"، و("المُرسل رحمة للعالمين" = "المبعوث رحمة للعالمين")، و("رسول السلام" = "مبعوث السلام"). إلا أن النظر في استعمالات أخرى لمشتقات هذين

الجذرين يُوضَحُ أَنَّ الْحَكَمَ السَّابِقَ جَاءَ "مُتَعَجَّلًا يَفْتَقِرُ إِلَى الدَّقَّةِ"⁽²⁰⁾، بدليل الآتي: (يوم البعث ≠ *يوم الإرسال)⁽²¹⁾، (الريح المرسلة ≠ *الريح المبعوثَة)، (رسول الله ≠ *مبعوث الله).

ولا ينحصرُ خلافُ الباحثينَ في الترادفِ بينَ الإنكارِ والإقرارِ، بل هناك خلافٌ يدورُ بينَ مَنْ هُم مُطْمَئِنُّونَ لِأَمْرِهِ الْقَائِلِينَ بِهِ الْمَثْبُتِينَ إِيَّاهُ أَنْفُسِهِمْ. فنجدُ أَنَّ اقْتِنَاعَ هَؤُلَاءِ بِكَثْرَةِ وَقُوعِهِ فِي اللُّغَةِ قَدْ أَوْرَثَ جَدَلًا مُحْتَدِمًا، بَيْنَ عَادَّةِ هَذَا الْأَمْرِ مِيزَةً تَتَفَوَّقُ بِهِ الْعَرَبِيَّةُ عَلَى سِوَاهَا مِنَ اللُّغَاتِ، وَنَاضِرٍ إِلَيْهِ بِاحْتِسَابِهِ عَقَبَةً فِي تَمْيِيزِ الدَّلَالَاتِ⁽²²⁾.

وَأَجَلَ مَعْرِفَةِ الْمُرَادِفِ مِنَ الْكَلِمِ، يَفْتَنِسُ "السِّيَوطِي" فِي "الْمِزْهَرِ" تَعْرِيفًا يَنْسِبُهُ لِلْإِمَامِ فُخْرِ الدِّينِ، يُوَكِّدُ فِيهِ أَنَّ الْمُرَادِفَ "هُوَ الْأَلْفَاظُ الْمَفْرَدَةُ الدَّالَّةُ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ بِاعْتِبَارٍ وَاحِدٍ"⁽²³⁾، كَالْأَسَدِ وَاللَّيْثِ وَالضَّرْعَامِ لِلسَّبْعِ الْمُشْتَهَرِ، وَالشَّهْدِ وَالضَّرْبِ لِلْعَسَلِ، وَالصَّهْبَاءِ وَالْقَهْوَةِ وَالْعَقَارِ لِلخَمْرِ، وَالْحِنْطَةِ وَالْبُرِّ وَالْقَمْحِ لِلْحَبَّةِ الْمَعْرُوفَةِ⁽²⁴⁾.

وَتَأْسِيسًا عَلَى التَّعْرِيفِ الْمُتَقَدِّمِ يَخْرُجُ مِنَ الْمُرَادِفِ (الاسم) وَ(حَدُّهُ)، لِأَنَّ الْحَدَّ لَا يَكُونُ لَفْظًا مَفْرَدًا. كَمَا لَا يُمَكِّنُ أَنَّ تَنْتَسِبَ إِلَى الْمُرَادِفِ الْكَلِمَتَانِ اللَّتَانِ تَدْلَانِ عَلَى الشَّيْءِ الْوَاحِدِ بِاعْتِبَارَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ أَوْ مِنْ جَانِبَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ؛ وَمِنْ جَرَاءِ هَذَا نَفْهَمُ لِمَ لَمْ يَعْدُوا (السِّيفَ) وَ(الصَّارِمَ) مِنَ الْمُرَادِفِ، "فَإِنَّهُمَا دَلَا عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ، لَكِنْ بِاعْتِبَارَيْنِ: أَحَدُهُمَا عَلَى الذَّاتِ وَالْآخَرُ عَلَى الصِّفَةِ"⁽²⁵⁾.

وَبِمَكْنَةِ الْمَرَّةِ أَنَّ يَسْتَفِيزُ فِي مَا لَا يَنْتَمِي إِلَى حَقْلِ الْمُرَادِفِ مِنَ الْكَلِمَاتِ، فَيَقُولُ: مَعَ أَنَّ ثَمَّةَ كَلِمَاتٍ تَوْمِيُّ إِلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ، وَبَيْنَهَا قَرَابَةٌ صَوْنِيَّةٌ كَبِيرَةٌ، إِلَّا أَنَّهَا لَمْ تُدْرَجْ فِي حَقْلِ الْمُرَادِفِ. فَلَا تُعَدُّ مُتَرَادِفَةً تِلْكَ الْكَلِمَاتُ الَّتِي تَنْشَأُ بِتَأْثِيرِ

التعديل التكيّفي للصوت بسبب مجاورته أصواتاً أخرى، كما في حال الكلمات التي تظهر إلى الحيّز اللغوي بتطبيق قانون المماثلة assimilation (الجزئية أو الكلية)، وهي الظاهرة اللغوية المعروفة بالإبدال، كما في: (سراط) و(صراط)، أو (مسيطر) و(مصيطر). والشيء نفسه يُقال في ما نتج من كَلِم بسبب قانون المخالفة dissimilation: كقولهم: (قَرَمَط) في (قَمَط)، و(فَلَطَح) في (فَطَح).

وقد يضربُ في هذا بقوة ما قد يَقع عليه المرء من كلمات مُتَّفِقة في الأصوات الصامتة (أي: أحرف الجذر)، مفترقة في الأصوات الصائتة (الحركات القصيرة أو الطويلة)، وتشيرُ في الوقت نفسه إلى شيء واحد. غير أن قومنا لم يدخلوها في حسابهم عند الكلام على المترادف من الكلم، وذلك مثل: (كَتَف) و(كَتَف)⁽²⁶⁾.

يسْتَبِينُ من الذي قيلَ أَنَّهُمْ ضَيَّقُوا مِنْ مَفْهُومِ التَّرَادُفِ وَحَدَّوْهُ لئلا يَخْتَلِطَ بِهِ غَيْرُهُ. كما أَنَّهُمْ، بذلك التعريف، قد مَيَّزُوهُ مِنَ الظَّوَاهِرِ اللُّغَوِيَّةِ كَالِإِتْبَاعِ نَحْو: حسن بسن، وعطشان نطشان، لأنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ بِتَرَادُفِهِمَا، وَلَكِنَّهُمَا خَرَجَا بِقَيْدِ الْإِنْفِرَادِ، زِدْ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ شُرُوطَ الْإِتْبَاعِ فِي الْوِزْنِ وَعَدَمُ إِفَادَةِ التَّابِعِ مَعْنَى إِذَا كَانَ مُنْفَرِداً تَخْتَلِفُ عَنْ فِكْرَةِ التَّرَادُفِ وَمَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَحَقَّقَ فِيهَا مِنْ اعْتِبَارَاتٍ خَاصَّةٍ. كذلك أَخْرَجُوا مِنْهُ التَّوَكِيدَ بِنَوْعَيْهِ اللَّفْظِيِّ وَالْمَعْنَوِيِّ. كما أَخْرَجُوا مِنْهُ الْأَلْفَاظَ الدَّالَّةَ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ مَجَازاً، وَالتِّي يَدُلُّ بَعْضُهَا مَجَازاً وَبَعْضُهَا حَقِيقَةً. وَلَيْسَ عِنْدَهُمْ مِنَ التَّرَادُفِ أَيْضاً تِلْكَ الْعِبَارَاتُ وَالْجُمَلُ الَّتِي تَوَارَدَتْ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ نَحْوُ: الْإِنْسَانُ قَاعِداً، وَالْبَشَرُ جَالِسٌ⁽²⁷⁾.

(2-2) مُتَقَارِبَاتُ مُتَصَاقِبَاتٍ، لَا مُتَرَادِفَاتُ مُتَطَابِقَاتٍ:

ليس من همِّ الباحثِ الحاليِّ في هذا السياقِ أن يقولَ قولةَ الفصلِ في وقوعِ الترادفِ في العربيةِ إنَّ بالنفي أو بالإثباتِ، بل إنَّ غايةَ ما في الأمرِ أن يُبيِّنَ أنَّ هذه المسألةَ منظورةٌ إليها حينَ توجيهِ العربيةِ للناطقين بغيرها من زاويتين: أما الأولى فتتمثلُ في أنَّ المصطلعين بالتدريس في هذا الميدانِ والقائمين عليه يستشعرونَ وجودَ الترادفِ بيسرٍ ويلمسونَ ظاهرتَهُ بسهولةٍ، حتَّى إنه لمن الصواب أن نفترضَ أنَّ حصولَ الترادفِ في العربيةِ أمرٌ غيرُ منكورٍ ولا مدافعٍ، وذلك باستنطاقِ هذا الميدانِ. ولكن من غيرِ أن يعنيَ الترادفُ، بالضرورةٍ، تطابقاً تاماً في المعنى بين المترادفينَ، واتفاقاً كاملاً في المواقفِ اللغويَّةِ والاجتماعيَّةِ كُلِّها.

يمكن القول بعد ذلك: إنَّ واقعَ الحالِ في حقلِ تعليمِ العربيةِ للناطقين بغيرها، يضطرُّنا إلى أن نُقرَّرَ مُطْمَئِنِّينَ، غيرَ مُتَعَصِّبِينَ ولا مُتَجَنِّبِينَ، أنَّ ولوجنا هذه الظاهرةَ مادحينَ مُفَاخِرِينَ، غيرَ مُسَوِّغٍ ولا مُفْهَمٍ في ظلِّ ما نراه ماثلاً أمامَ أنظارنا في هذا الميدانِ، من مَسْئوليَّةِ الكثرةِ الكثيرةِ من المفرداتِ المترادفةِ، عن إرباكِ المُعلِّمينَ في بعضِ الأحيانِ، وإبطاءِ تحصيلِ المُتعلِّمينَ، بفعلِ تداخلِ الدلالاتِ. فمن ذا الذي يستطيعُ ادِّعاءَ السهولةِ في إطلاقِ نحوِ خَمْسِمِئَةٍ كلمةٍ للأسدِ، ونحوِ أَرْبَعِمِئَةٍ للداهيةِ، ونحوِ مِئَتَيْنِ للشعبانِ، ونحوِ ثَمَانِينَ للعسلِ، ونحوِ خَمْسِينَ للسيفِ^{(28)؟(29)}

وأما الزاويةُ الثانيةُ التي ننظرُ منها إلى الترادفِ ونحن نتكلَّمُ عن تعليمِ العربيةِ للناطقين بغيرها فتضادُّ الأولى، وتتجلَّى فيها أهميَّةُ الترادفِ في هذا الميدانِ، وغيره في الحقيقة. ذلك أنَّ ثَمَّةَ حاجةٍ لغويَّةٍ وظيفيَّةٍ للترادفِ، تمثُلُ في أننا كثيراً ما نلجأ إليه بوصفه الطريقةَ المثلى لتقديمِ ما يغمضُ على المتعلمين أو يخفى ويصعبُ، بأنَّ

نُعرِّفَ المجهولَ أو المتعلِّمَ الجديدَ بما هو معلومٌ عنده. بل إنَّ القولَ بانتفاءِ الترادفِ يتعارضُ بالكاملٍ مع العملِ المعجميِّ الضخمِ المستندِ أساساً إلى "التعريفِ القاموسي".

وإذا كنَّا قد شهدنا جدلاً مُستعِراً بين الباحثين حول وقوع الترادفِ في ألفاظِ العربيةِ نفيّاً وإثباتاً، فإنَّ العناصرَ اللغويَّةَ المُبتَغى تناولُها بالبحثِ والاستقصاءِ في ما يَرِدُ مِنْ أوراقِ البحثِ، مختلفةٌ عن ذلكم، فلا يُمكنُ - بحالٍ - أنْ تنتميَ إلى حقلِ الكلامِ المترادفِ. بل إنَّ الباحثَ مُطمئنٌّ إلى أنَّ كلَّ ما سيُدرَسُ تالياً مُتَقَلَّتْ تماماً مِنْ دائرةِ الترادفِ.

أقولُ: ثَمَّةُ ألفاظٌ وتراكيبٌ قد يَقَعُ الوهمُ في عدِّها متطابقةً أو مترادفةً مِنْ جهتي الدلالةِ والتركيبِ، والحقيقةُ أنَّ اللغةَ نفسها تُقيمُ على نحوٍ تطبيقيٍّ جليٍّ فرقانَ ما بينهما. فالناطقُ بالعربيةِ يُوظَّفُ تلكَ العناصرَ في استعمالِهِ العمليِّ للغةِ توظيفاً تَظْهَرُ فيه الفوارقُ واضحةٌ لكلِّ أحدٍ. ولذلك فإنَّ ما سَيُشْمَلُهُ البحثُ يَنْتَمِي إلى طائفةٍ مِنْ الكلمِ العربيِّ أحسبُ أنَّه يختلفُ كثيراً عن ذلكِ الكلمِ الذي دارَ حوله الخلافُ، بالائتلافِ أو الاختلافِ. إذ هو مِنْ جنسٍ لا يُشَكُّ - بعدَ الدرسِ والتقصيِّ - في ارتفاعِ تطابقِهِ وترادفِهِ ارتفاعَ بداهةٍ، وثبوتِ تقاربِهِ وتصاقبِهِ ثبوتَ وجاهةٍ.

إذن فنحن في هذا البحثِ بإزاءِ مُواجهةٍ بين عنصرينِ لغويَّينِ - أو أكثرٍ -، بينهما قرابةٌ دلاليَّةٌ لا تَصِلُ إلى حدِّ التطابقِ أو التماهي. ومُحتَكَمُنَا في ذلك، مُبْتَدَأُ الأمرِ ومُنْتَهَاهُ، إلى التركيبِ السائرِ في الاستعمالِ الدائرِ على ألسنةِ الناسِ وأقلامِ الكتَّابِ. إذ يغدو مِنْ العسيرِ علينا جدًّا، في كلِّ مرَّةٍ، إحلالُ أحدِ العنصرينِ مكانَ الآخرِ (30).

ورغم ما سبق فإنَّ التطبيقَ في هذا البحثِ سيُطالُ كلماتٍ وتراكيبٌ كثيراً ما يَفْعُ المرءُ في وهمٍ تطابُّقها من الناحيةِ الدلاليةِ، ولكنَّ البحثُ سيُقدِّمُ على مغامرةِ التفريقِ بينها من الجانبِ الدلاليِّ، ولكنَّ من دونِ إهمالٍ-بطبيعة الحالِ- للجوانبِ التركيبيةِ للظاهرةِ اللغويةِ المدروسةِ.

(2-2-1) (يجب) و(لا بدَّ) :

كثيراً ما يحدثُ أنْ يُسوِّيَ المُعلِّمونَ بينهما، وهي تسويةٌ مفتعلةٌ على ما سيأتي، إذ لا تساعفنا شواهد اللغة في تصحيحها والقول بها، فضلاً عن ذلك فإنَّ تأثُّرَ الطلابِ بها ومحاولتهم تمثُّلها هو المسؤولُ مسئوليَّةٌ مباشرةٌ عن تولُّدِ طائفةٍ من الأخطاء التي يجترحها الناطقون بغير العربية. من ذلك قول بعضهم:

(أ1) * لا بدَّ عليه أنْ يستأذن والدته.

ولا يكادُ المرءُ يشكُّ في أنَّ ذهنيَّةَ التسوية التي أفهمها المتعلِّمُ خطأً هي الرابضة بقوةٍ خلف اجتراح هذا الخطأ. إذ مادام التطابقُ بينَ (لا بدَّ) و(يجب) قائماً-حسبَ ما يردُّ للخاطر الأول وطبقاً لما يظنُّه بعضُ المُعلِّمين-، فمن الطبيعيِّ أنْ يُعملَ المتعلِّمُ عقليَّةَ القياس الخاطئ حينئذٍ فيقيسَ (لا بدَّ) على (يجب) قياساً سويّاً، فيقول خطأً: (* لا بدَّ على) كما نقول صواباً: (يجب على). وقد ينعكس الأمرُ عند طائفةٍ من متعلِّمي العربيةِ الناطقين بغيرها، فيلحنون (*يجبُ من) حملاً على (لا بدَّ من):

(أب) * يجبُ منْ أنْ يُرافقها إلى هناك في هذا الوقتِ.

والحق أنَّ ثَمَّةَ روائزٍ تركيبيةً كثيرةً معها وبها تستبينُ درجةُ مفارقةٍ (لا بُدَّ) (يجب)، الأمر الذي قد يُثبتُ بأنَّ التسويةَ بينهما مرتفعةٌ بداهةً:

أولاً- طبيعة المبنى اللغوي: لعلَّ من الحسنِ أن يجري التنبيهُ إلى أنَّ (يجب) تختلفُ عن (لا بُدَّ) من جهةِ الطبيعةِ المبنويةِ التي لكلٍّ. فإذا كانتِ الأداةُ الأولى فعلاً مضارعاً (وَجَبَ - يَجِبُ) مثل: (وَعَدَ - يَعِدُ)، فإنَّ من غيرِ الخافي أنَّ الأداةَ الأخرى ذاتُ طبيعةٍ مبنويةٍ مختلفةٍ تماماً تتكوَّنُ من "لا النافية". و"بُدَّ" ولقد يتأسَّسُ على هذا الملحظِ أنَّ نجدَ أنَّ الأداةَ "الفعليَّة" (يجب) يُمكنُ لنا أن نعثرَ عليها مُتصرِّفةً في غيرِ صورةٍ: (يجبُ عليه- وَجَبَ عليه- واجِبٌ عليه- من الواجبِ عليه- كانِ يجبُ عليه- ...). على أنَّ هذه الحالَ مفقودةٌ مع الأداة "الجامدة" أو "الثابتة" (لا بُدَّ)، إلا ما يكونُ من أمرٍ سبق القيدُ الزمانيَّ (كان) إيَّاهَا بغيةَ القول: (كانَ لا بُدَّ).

ثانياً- اقترانهما بالجار: يَتِمَّتْ لخاصِري أنَّ العربيَّةَ تخصَّصُ لكلِّ أداةٍ من الأدواتِ المذكورتين حرفَ جرٍّ مُعيَّناً يُلزِمُ كلاً منهما، فيقال: (يجبُ على) و(لا بُدَّ من). وقد يكونُ السببُ في اقترانِ كلِّ جبارٍ واحدٍ على التعيينِ دونَ غيرهِ مردوداً إلى الدلالةِ المعجميةِ التي لكلٍّ من (الوجوب) و(البُدَّ). فالوجوبُ إنَّه هو إلا وقوعُ الفرضِ وثبوتُ الشيء، وهذه الدلالةُ غيرُ متصوِّرةٍ بمنأى عن الحرفِ (على). وأمَّا البُدَّ فهو الفراق، فعندما نقول: "لا بُدَّ اليومَ من قضاءِ حاجتي أي لا فراقَ منه"⁽³¹⁾.

ولكن لا يُفهمُ من هذا التلازمِ المخصوص أنَّه ليس منه بُدٌّ في الأحوالِ جميعها، إنَّما يعني - حسبُ - أنَّك إن عمَدْتَ إلى ذكرِ حرفٍ معها فلتقرنْ بكلِّ حرفه الذي به تتمازُ الأداةُ وتحدَّدُ، إلا أنَّ اللغةَ تُجيزُ لك - في المُقابلِ - إسقاطَ الجارِّ مع (يجب) على كلِّ حالٍ، ليؤوِّلَ الأمرُ إلى نحوٍ ممَّا يلي:

(أ2) يجبُ عليكم أن تحضروا في الساعة الخامسة مساءً.

(2ب) يَجِبُ أَنْ تَحْضُرُوا فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ مَسَاءً.

(3أ) يَجِبُ عَلَيْكُمُ الْحُضُورُ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ مَسَاءً.

(3ب) يَجِبُ الْحُضُورُ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ مَسَاءً.

ولكنَّ الأمرَ عَيْنُهُ لَا نَجْدُهُ شَاخِصًا تَمَامًا فِي حَالِ الْأَدَاةِ (لَا بُدَّ)، انظر:

(4أ) لَا بُدَّ مِنْ أَنْ أُبَيِّعَ هَذِهِ السَّيَّارَةَ.

(4ب) لَا بُدَّ أَنْ أُبَيِّعَ هَذِهِ السَّيَّارَةَ.

(5أ) لَا بُدَّ مِنْ بَيْعِ هَذِهِ السَّيَّارَةِ.

(5ب)* لَا بُدَّ بِبَيْعِ هَذِهِ السَّيَّارَةِ.

ولعلَّكَ تلاحظُ أَنَّ الْأَدَاتَيْنِ (يَجِبُ) وَ(لَا بُدَّ) لَا تَفْتَرِقَانِ فِي طَبِيعَةِ الْحَرْفِ

الْمَقْتَرَنِ بِهِمَا حَسَبَ، بَلْ إِنَّ الْأَمْرَ يَتَعَدَّى هَذَا إِلَى طَبِيعَةِ الْاِقْتِرَانِ نَفْسِهِ، أَقْصِدُ أَنَّ

اِقْتِرَانَ (عَلَى) بـ(يَجِبُ) ذُو سَمْتٍ مُبَايِنٍ تَمَامًا لِسَمْتِ الْاِقْتِرَانِ الْمَائِلِ بَيْنَ (مِنْ)

و(لَا بُدَّ). أَفْصَحُ عَنْ هَذَا الْمَلْحَظِ أَكْثَرُ بِالْقَوْلِ: إِنَّ الْجَارَ (عَلَى) الْمُلَازِمَ لـ(يَجِبُ)

يَسْتَلْزِمُ إِنْ أَنْتَ ذَكَرْتَهُ أَنْ تَوْصِلَهُ بِضَمِيرٍ أَوْ اسْمٍ عَائِدٍ إِلَى مَنْ تَذَكَّرُ الْجُمْلَةُ أَنَّ

الْوَجُوبَ وَاقَعَ عَلَيْهِ أَوْ مَقَرَّرَ فِي حَقِّهِ. بِطَرِيقَةٍ أُخْرَى: إِنَّ ذِكْرَ الْجَارِ (عَلَى) تَالِيًا

لِلأَدَاةِ (يَجِبُ)، يُوْجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تُتْبِعَهُ بِضَمِيرٍ أَوْ اسْمٍ يَرْجِعُ إِلَى الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ فِي

جُمْلَةٍ الْإِسْنَادِ الْمَذْكُورَةِ بَعْدَ الْأَدَاةِ. بَيِّنْ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ لَا يَتَوَفَّرُ لِلْجَارِ (مِنْ) الَّذِي يَلِي

(لَا بُدَّ). فَذِكْرُ (مِنْ) مُسْتَنْبَعٌ، بِالضَّرُورَةِ وَعَلَى سَبِيلِ الْحَنْمِ، أَنْ تَأْتِيَ بَعْدَهُ بِالْحَدِثِ

الْمُسْنَدِ، لَا بِالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ. تَأَمَّلْ مَا يَلِي:

(6أ) يَجِبُ عَلَيْكُمُ الْاِشْتِرَاكُ فِي الرَّحْلَةِ.

(6ب) يَجِبُ عَلَى الطَّلَابِ الْاِشْتِرَاكُ فِي الرَّحْلَةِ.

(6ج)* يَجِبُ عَلَى الْاِشْتِرَاكِ فِي الرَّحْلَةِ.

(أ7) لا بُدَّ مِنْ أَنْ تَشْتَرِكُوا فِي الرَّحْلَةِ.

(ب7) لا بُدَّ مِنْ الْإِشْتِرَاكِ فِي الرَّحْلَةِ.

(ج7) * لا بُدَّ مِنْكُمْ الْإِشْتِرَاكِ فِي الرَّحْلَةِ.

ثالثاً- توظيفهما في السياق الزمني: من الملحوظ أنَّ كلتا الأداتين يُمكنُ أَنْ تُوظَّفَ أَجَلَ الدَّلَالَةِ عَلَى لُزُومِ الْقِيَامِ بِالْحَدَثِ فِي الزَّمَنِ الْمُسْتَقْبَلِ:

(أ8) يَجِبُ عَلَيَّ أَنْ أُسْتَرِيحَ الْآنَ.

(9) لا بُدَّ مِنْ أَنْ أُسْتَرِيحَ الْآنَ.

مع ضرورة التفتُّنِ إِلَى أَنْ تَحْوَلَ (يَجِبُ) إِلَى صِيغَةِ الْمُضِيِّ (وَجَبَ) لَا يُوْرِثُ الدَّلَالَةَ السَّابِقَةَ تَحْوِلاً مُشْهُوداً، وَلَا يُؤَدِّي إِلَى تَغْيِيرٍ فِي وَجْهِهَ الْكَلَامِ:

(ب8) وَجَبَ عَلَيَّ أَنْ أُسْتَرِيحَ الْآنَ.

غير أنَّ (لا بُدَّ) تَسْتَأْتِرُ بِالدَّلَالَةِ عَلَى الْمَاضِي دُونَ الْأَدَاةِ (يَجِبُ). أَقْصِدُ أَنَّهَا تَتَفَرَّدُ بِالدَّلَالَةِ عَلَى الْقَطْعِ بِوُقُوعِ الْحَدَثِ، أَوْ تَأْكِيدِ حَدُوثِ الْفِعْلِ فِي الْمَاضِي. أَنْعَمِ النَّظَرُ فِيمَا هُوَ آتٍ:

(أ10) لا بُدَّ أَنَّهُ غَضِبَ مِنْ كَلَامِي.

(ب10) * يَجِبُ (أَوْ وَجَبَ) أَنَّهُ غَضِبَ مِنْ كَلَامِي.

وإِنَّ بَدْءَ الْقَيْدِ الزَّمَنِيِّ (كَانَ) الْجُمْلَةَ، وَسَبْقَهُ أَيَّاماً مِنَ الْأَدَاتَيْنِ، يُؤَلِّدَانِ دَلَالَةً تَبْتَعِدُ كَثِيراً عَنِ تِلْكَ الَّتِي لِمَسْنَاهَا فِي (أ10). فَالدَّلَالَةُ الْجَدِيدَةُ النَّاتِجَةُ مِنْ سَبْقِ (كَانَ) لِلأَدَاتَيْنِ (يَجِبُ، لَا بُدَّ)، تَوْمِيٌّ إِلَى انْقِضَاءِ وَقْتِ لُزُومِ الْقِيَامِ بِالْحَدَثِ، وَارْتِفَاعِ زَمَنِ ضَرُورَةِ الْإِقْدَامِ عَلَى الْفِعْلِ:

(11) كَانَ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَشِيرَ أَصْدِقَاءَهُ قَبْلَ الْبَدْءِ بِالْمَشْرُوعِ الْجَدِيدِ.

(12) كَانَ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَسْتَشِيرَ أَصْدِقَاءَهُ قَبْلَ الْبَدْءِ بِالْمَشْرُوعِ الْجَدِيدِ.

على أَنَّ كُلَّ بَنِيَّةٍ تَرْكِيبِيَّةٍ مِنْ هَاتَيْنِ (12،11) تُفَرِّغُ بَنِيَّتَيْنِ دَلَالِيَّتَيْنِ، وَفَاقًا لِلآتِي:

(12،11أ) اسْتِشَارَ أَصْدَقَاءَهُ، مُضْطَرًّا، قَبْلَ الْبَدْءِ بِالْمَشْرُوعِ، لِأَنَّهُمْ أَدْرَى مِنْهُ بِالْمَشْرُوعَاتِ، فَكَانَ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَشِيرَهُمْ (الاستشارة حاصلة).

(12،11ب) أَخْطَأَ عِنْدَمَا لَمْ يَسْتَشِيرْ أَصْدَقَاءَهُ قَبْلَ الْبَدْءِ بِالْمَشْرُوعِ الْجَدِيدِ، فَكَانَ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَشِيرَهُمْ (الاستشارة غَيْرُ حَاصِلَةٍ).

وَاللُّغَةُ لَا تَسْمَحُ بِأَنْ تَقَعَ (كَانَ) قَبْلَ (لَا بُدَّ) فِي كُلِّ حَالٍ، إِذْ تَشْتَرِطُ-فِيمَا يَبْدُو- أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَدُّ فِي جُمْلَةٍ الْإِسْنَادِ الَّتِي تَعْقِبُ الْأَدَاةَ حَدَثًا غَيْرَ تَامٍ:

(13) * كَانَ لَا بُدَّ أَنَّهُ غَضِبَ مِنْ كَلَامِي.

(14) كَانَ لَا بُدَّ أَنْ يَغْضَبَ مِنْ كَلَامِي.

(2-2-2) (اليوم القادم/غداً) و(اليوم التالي) - (اليوم الماضي/أمس)

و(اليوم السابق) :

إِنَّ الَّذِي جَعَلَ الْبَاحِثَ يَتَوَجَّهَ تَلَقَاءَ ضَرُورَةٍ إِقَامَةِ الْفُرْقَانِ بَيْنَ الْعَنْصَرَيْنِ اللَّغَوِيَّيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ أَوَّلًا أَخْطَأَ أَلْفَاهاً مُتَكَرِّرَةً فِي الْإِنْتِاجِ الشَّفَاهِيِّ وَالْكِتَابِيِّ لِبَعْضِ مُتَعَلِّمِي الْعَرَبِيَّةِ مِنَ النَّاطِقِينَ بِغَيْرِهَا. إِذْ كَثِيرًا مَا يَفْجَوْنَ قَوْلَهُمُ الْمُوَالِي حِينَ انْتِكَائِهِمْ عَلَى أَسْلُوبِ سَرْدِ الْأَحْدَاثِ الْمَاضِيَةِ:

(15) * انْتَظَرْنَا خَمْسَ سَاعَاتٍ حَتَّى سَافَرْنَا فِي الْيَوْمِ الْقَادِمِ.

(16) * وَفِي الْيَوْمِ الْقَادِمِ قَابَلْنَا فِي الْبِنَايَةِ طُلَابًا أَمْرِيكِيِّينَ.

• وهما خطآن ليس بمُكْنَة أَحَدُنَا تصويبُ أحدهما، فالصَّحِيحُ في هَذَيْنِ المَوْطِنَيْنِ أَنْ يُقَالَ: (في اليوم التالي) لا (اليوم القادم). ولكن يبدو للمرء أن العريئة - وكذا اللغات الأخرى - قد غَايَرَتْ بَيْنَ التَّعْبِيرَيْنِ على نحوٍ دقيقٍ لا يُثِيرُ انتباهَ الناطقين بها في العادة، لأنَّه - ربما - ممَّا يتأتَّى لهم على وجه السليقة، و يُتَحَصَّلُ عبرَ الاكتساب، فلا يَخْضَعُ لتحليلهم، ولا تَلْتَفِتُ إليه أنظارُهُم.

ومُنْتَهَى الرَّأْيِ في انمِيازِ أحدهما من الآخر، أَنَّ الناطقَ اللغويَّ إذا أَرَادَ التعبيرَ عن حدثٍ سيقَعُ في اليوم الذي يلي يومَ حديثه، فإنَّه لا جَرَمَ مُسْتَحْدِمٍ: (في اليوم القادم). هذا يعني أَنَّ العريئةَ قد أخلَصَتْ هذا التركيبَ للإفصاحِ عن حدثٍ غيرِ مُنْجَزٍ لحظةَ الكلامِ الآتِي. وأجلَّ هذا فإنَّنا واجِدُونَ تطابُقاً واضحاً بينَ قولك: (في اليوم القادم) وقولك: (غداً)، ولا فرقَ سوى أَنَّ هذا الأخيرَ أَخْصَرُ مِنْ سَابِقِهِ وأَوْجَز.

وأما التركيبُ الآخرُ: (في اليوم التالي) فيُوظِّفُهُ الناطقُ اللغويُّ أَجَلَ التعبيرِ عن حَدَثٍ مُنْجَزٍ يَرِدُ ضِمْنَ سلسلةِ أحداثٍ مُتَّابِعَةٍ يَعْمَدُ إلى سَرْدِهَا. يُمكنُ القولُ بطريقةٍ أخرى: إنَّ "اليوم القادم" إذا وُلِيَ وانقضى، وصَلَحَ لأنْ يَكُونَ ظرفاً مُسْتَوْعِباً حدثاً ما، فإنَّ اللغةَ تَتَجَاوَزُ "اليوم القادم" وتستبدلُ بهِ "اليوم التالي".

وقد ذَكَرَ "فابر" و"بابلون" شيئاً ذا صلةٍ بهذا، وذلك عندما أشارا إلى أَنَّ ما يَهُمُّ اللغويُّ بخاصَّةٍ هو استعمالُ بعضِ إشاراتِ اللسانِ التي يَتَغَيَّرُ معناها بحسبِ ظروفِ فعلِ القولِ، كأسماءِ الإشارةِ والضمائرِ وظروفِ المكانِ والزمانِ، إذ إنَّ هذه تُسْتَحْدَمُ للدلالةِ على تعابيرِ المرجعِ فيها ليس نهائياً، "ف(غداً): اليوم الذي يلي اليومَ الذي أَتَكَلَّمُ فيه، يتضادُّ مع (اليوم التالي): اليوم الذي يلي أيَّ يومٍ كان"⁽³²⁾.

أقولُ: وهل كانت حاجةُ اللغةِ إلى إقامةِ الفرقِ بينَ (اليومِ القادمِ/غداً) و(اليومِ التالي) ماسَّةً؟ أحسبُ أنَّ تفريقَ اللغةِ بينهما ما كانَ إلا سَعْيًا منها للوفاءِ بمقتضياتِ السياقِ، بغيةَ النجاحِ في تحقيقِ المقاصدِ بدقَّةٍ، حينَ إرادةِ تأديةِ حدثٍ اتصاليٍّ ما أو القيامِ بواقعةٍ اتصاليَّةٍ. وإذا ضَرَبْنَا لهذا مثلاً قولَ أَحَدِنَا لصديقهِ يومَ الخميسِ:

(17) ؟ قالَ لي عدنانُ الثلاثاءَ الماضيَ إنَّهُ سيذهبُ إلى عَمَّانَ غداً.

فإنَّنا مُدْرِكُونَ أنَّ هذهَ البنيةَ في هذا السياقِ الاتصاليِّ قد تتجاذبُها دالتانِ، الأمرُ المُفضي حتماً إلى لبسٍ أو غُمُوضٍ دلاليٍّ. يَمَثُلُ هذا الغُمُوضُ في تَأْرِجِحِ التركيبِ (17) بينَ الدالتينِ الاتنيتين⁽³³⁾:

(17أ) إنَّ ذهابَ عدنانَ سيكونُ في اليومِ التالي لقولِهِ هو (أي: يومَ الأربعاء).

(17ب) إنَّ ذهابَ عدنانَ سيكونُ في اليومِ التالي لقولي أنا (أي: يومَ الجمعة).

وتسعى اللغةُ إلى التخصيصِ أجلَ فضِّ اللبسِ الناشئِ ههنا، فتَمَحُّضُ للدلالةِ المُحتمَلةِ الأولى في (17أ) عبارة (اليومِ التالي)، بينما هي تَخْلُصُ عبارة (اليومِ القادمِ) أو كلمة (غداً) للبنيةِ الظاهرةِ في (17ب)، وذلكَ طَبَقاً لِلآتِي:

(17أ) قالَ لي عدنانُ الثلاثاءَ الماضيَ إنَّهُ سيذهبُ إلى عَمَّانَ في اليومِ التالي (=الأربعاء).

(17ب) قالَ لي عدنانُ الثلاثاءَ الماضيَ إنَّهُ سيذهبُ إلى عَمَّانَ غداً (=الجمعة).

وإذا استبانَ لك فرقانُ ما بينَ (اليومِ القادمِ=غداً) و(اليومِ التالي)، فإنَّ هذا قد يَكشِفُ لك على نحوٍ تلقائيٍّ ما يُمَايزُ بينَ (اليومِ الماضي=أمس) و(اليومِ السابق). على اعتبارِ أنَّ اليومَ الماضيَ (=أمس) هو اليومُ الذي يَسْبِقُ مُباشرةً اليومَ الذي أَتَكَلَّمُ فيه، بمعنى أنَّه يُجاءُ بـ(اليومِ الماضي/أمس) في الكلامِ أن قولَهُ ولحظةَ النطقِ به، وهذا يُفهِمُ بأنَّكَ تستطيعُ أن تُوظَّفَ (اليومِ الماضي/أمس) في أيِّ مَنْ

لحظات الحاضر. فيما يكون اليوم السابق هو اليوم الذي يسبق يوماً آخر في الماضي حسب، شرط أن يكونا قد انقضيا وتمّا على نحوٍ مُتسلسلٍ. ادرس ما يلي:

(18) سافرتُ إلى فرنسا يومَ الجمعة. وكنتُ قد أُخبرتُ زوجتي بموعدِ السفرِ في اليومِ السابقِ (إخبارُ الزوجةِ كانَ يومَ الخميس).

(19) التقيتُ بأستاذتكَ في السوقِ أمس.

(2-2-3) (نَظَرَ إِلَى/التَفَتَ إِلَى) و(رَأَى/شَاهَدَ/أَبْصَرَ) :

هذه إحدى المحطّات التي يتجلى فيها تَسَبُّبُ المعلمين فيما يَجْتَرِحُهُ مُتَعَلِّمُو العربية الناطقون بغيرها من أخطاء، وهذا مُسَبَّبٌ بدوره من غياب الأمرِ كُلِّيَّةٍ عن كتب تعليم العربية للناطقين بغيرها.

فلقد عشتُ تجاربَ كثيرةَ كانَ المُعلِّمُ فيها، حينَ تصويبِ أخطاءِ طلابِهِ المُتعلِّقة بما نحن بإزاء بحثه هنا، يكتفي بالتفريق بين (نظر) و (رأى) بالقول لهُم: "لماذا تُخطئون في هذا، والأمرُ في غاية السُّهولة ؟! فالمسألةُ ببساطة أنَّ الفعلَ (نَظَرَ) يُلازمُهُ الجارُّ (إلى) ولا يُفارِقُهُ، بينما الفعلُ الآخرُ (رَأَى) لا يَتَطَلَّبُ ذِكرُهُ أيَّ حرفٍ، نقول: نَظَرَ إِلَى الشَّيْءِ، ورَأَى الشَّيْءَ!"

ولم يَذَرِ أصحابُ هذا التوجُّه "الشكلي" في التصحيح من المُعلِّمين، أَنَّهُمْ - أوَّلاً - لم يَسْتَطِيعُوا تَبَيِّنَ الفرقِ الحَقِيقِيِّ "الدلالي" بينَ الفعلين، وأنَّ كلامَهُمْ ذاكَ - ثانياً - لا يَقْوَى على حلِّ المشكلةِ مَوْطِنِ الدرسِ بأيِّ درجةٍ من الدرجاتِ، بل إنَّ الأمرَ - ثالثاً - تَعَدَّى ذلكَ كُلَّهُ إلى أن تكونَ مُحاولَةُ التصويبِ تلكَ مسئولةً مسئوليَّةً كاملةً عن ظهورِ خطأٍ لم يَكُنْ ليكونَ لولا تصويبُهُم الخاطيُّ. ولذلك فإنَّني لأزعمُ أنَّ طريقةَ التصحيحِ الموصوفةَ قد أضحتَ معها أخطاءُ المتعلِّمين أخطاء "مُرْكَبَةً"،

بمعنى أنَّ الخطأ في توظيفهم أفعالَ النظرِ والرؤية أصبحَ مضاعفاً أكثرَ استعصاءً على الحلِّ. فَعَدَوْا، مِنْ جِهَةٍ، يُحِلُّونَ أَحَدَ الفَعْلَيْنِ (نظر، رأى) محلَّ الآخرِ، وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرَى يُوظِّفُونَ الجارَّ (إلى) خطأً مع أفعالِ الرؤية: (رأى، شاهدَ، أَبْصَرَ). وَمِنْ أخطاءِ الطلابِ التي لها علوقٌ بهذا المجال:

(أ20) * عندما وَصَلْتُ إِلَى المَطَارِ فَنَظَرْتُ ناساً كَثِيرِينَ.

ولا يُزِيلُنَا شكٌّ في أنَّ خطأً كهذا قد جاءَ إفرازاً طَبِيعِيًّا لِتَسْوِيَةِ المَعْلَمِينَ بَيْنَ (نظرَ) و(رأى). وكانَ الصوابُ أنْ يُقالَ:

(ب20) عَندَما وَصَلْتُ إِلَى المَطَارِ رَأَيْتُ ناساً كَثِيرِينَ.

وكما هو مُبَرَّرٌ في العَنوانِ الثالثِ أعلاه، فَإِنِّني أَسْتَحِبُّ أنْ تُصَنَّفَ هَذهِ الأفعالُ في زمرتين، تَضمُّ أولاهُما الفَعْلَيْنِ (نَظَرَ إِلَى) و(التَفَتَ إِلَى)، وَيُمْكِنُ أنْ نُطْلِقَ عليهما وعلى ما يُحَاقِلُهُما مِنْ أفعالٍ "أفعالَ النظر". أَمَّا ثَانيَةُ الزمرتينِ فَنَستَحِبُّ تَسميَتهما "أفعالَ الرؤية"، وَيَدخُلُ في نَطاقِها (رأى) و(شاهدَ) و(أَبْصَرَ).

وَمُستَصفى نَظرِ الباحِثِ في المَسْأَلَةِ أنَّ الوَظيفَةَ الدَلالِيَّةَ التي لِأفعالِ النَظرِ تَتنَصَّلُ مِنْ تَلكَ التي تَتحلَّى بِها أفعالُ الرؤية⁽³⁴⁾. فَالنَظرُ إِلَى الشَئِءِ مَقْصُورٌ عَلَى الِاتِّفَاتِ إِلَيهِ، وَلَكنَّهُ التَفَاتُ مَعزُولٌ عَن إدراكِ ما هِيَ الشَئِءِ والتَدقيقِ فِيهِ. فَكَأَنَّ الشَأْنَ مَعَ الفَعْلَيْنِ (نَظَرَ، التَفَتَ)⁽³⁵⁾ أنْ يَتِمَّحُضاً لَعمليَّةِ استِدارَةِ الوَجهِ، وَتَحوِيلِ آلَةِ الإِبصارِ مِنْ جانِبٍ إِلَى آخَرَ، أَوْ صَرَفِ النَظرِ وَنَقْلِهِ مِنْ نَاحِيَةٍ إِلَى أُخْرَى حَسَبِ.

وقد يُؤنِسُ المَقامَ هَنا أنْ نَدُلَّ عَلَى صَحَّةِ هَذا الطَرَحِ بالقولِ: إِنَّ اللُغَةَ تَستَخدِمُ أدواتَ حَمَلٍ بِذاتِها دَلالَةَ الاتِّجَاهِ جَنباً مَعَ (نَظَرَ) و(التَفَتَ)، مُكوِّنَةً بِذلكَ أفعالاً مُركَّبةً كما في قولكَ: (نَظَرَ إِلَى، نَظَرَ نَحْوَ، نَظَرَ قِبَلَ، التَفَتَ إِلَى، التَفَتَ نَحْوَ،...) ⁽³⁶⁾. وَثَمَّةَ مُرجِّحٍ آخَرَ يَدْفَعُ وَجاءَ الاعتقادُ بأنَّ (نَظَرَ إِلَى) لَيسَت تَتَجاوِزُ

دلالتها حدودَ العينِ إلى التفكيرِ والتدبُّرِ، وهو أنك "إذا قلت: نظرتُ إليه لم يكنْ إلا بالعين، وإذا قلت: نظرتُ في الأمرِ احتملَ أن يكونَ تفكُّراً فيه وتدبُّراً بالقلب" (37).

أما زمرةُ أفعالِ الرؤيةِ (رأى/شاهد/أبصر) فتضربُ إلى ما هو أبعدُ من مجردِ نقلِ النظرِ من جهةٍ إلى جهةٍ أخرى، بل إنَّ هذه هي الخطوةُ الضروريةُ الأولى لتحقيقِ مفهومِ الرؤيةِ في هاتيكِ الأفعالِ، بيدَ أنَّ الأمرَ لا يتوقَّفُ عندَ ذلكَ ولا ينحصرُ فيه، إذْ يتخطَّاهُ إلى إدراكِ حقيقةِ الشيءِ وتدبُّرِ ماهيته. أي أنَّ أفعالَ الرؤيةِ تبدأُ بالنظرِ الذي هو انتقالُ اتِّجاهِ العينِ، وتنتهي بعمليةٍ دماغيةٍ هي معرفةُ حقيقةِ الشيءِ المنظورِ إليه (الإدراك). ويمكنُ لنا أنْ نمثِّلَ لمعنيي الرؤيةِ والنظرِ على النحوينِ الآتيينِ:

الرؤية (رأى/شاهد/أبصر) = النظر + الإدراك

النظر (نظرَ إلى/التفَّتَ إلى) = الرؤية - الإدراك

والحقُّ أنَّ الشواهدَ والرواياتِ التي تُظهرُ أنَّ هذا الرأيَ هو الوجهُ كثيرةٌ، منها ما يأتي: (38)

1 - قول الحقِّ -تنزَّهَ اسمُهُ-: (وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لَا يَسْمَعُوا وَتَرَاهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ) (الأعراف: 198)، ومثله: (وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ فَإِن تَهْدِي الْعَمَى لَوْ كَانُوا لَا يُبْصِرُونَ) .

2 - "نَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ قَبْلَ الْيَمَنِ فَقَالَ: اللَّهُمَّ أَقْبِلْ بقلوبِهِمْ، ثُمَّ نَظَرَ إِلَى الشَّامِ فَقَالَ: اللَّهُمَّ أَقْبِلْ بقلوبِهِمْ، ثُمَّ نَظَرَ إِلَى الْعِرَاقِ فَقَالَ: اللَّهُمَّ أَقْبِلْ بقلوبِهِمْ" (39). وهذا النصُّ يوقفنا على صحَّةِ الكلامِ المسوقِ آنفاً، إذْ لا يُشَكُّ في أنَّ الرسولَ -

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لَمْ يَتِمَكَّنْ مِنْ رُؤْيَا تِلْكَ الْبِلَادِ جَمِيعِهَا مِنْ زَاوِيَةِ نَظَرٍ وَاحِدَةٍ. ثُمَّ إِنَّ مِنَ الْجَلِيِّ أَنَّ النَظَرَ الْوَارِدَ فِي النَّصِّ إِنَّمَا هُوَ تَحْوِيلٌ وَجْهَةً الْعَيْنِ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ.

3 - "بَعْدَ أَنْ فَسَدَ الْبَشَرُ وَأَهْلَكَ مَنْ أَهْلَكَ مِنْهُ"⁽⁴⁰⁾ بِالطُوفَانِ، وَنَجَّى نُوحٌ فِي سَفِينَتِهِ وَاسْتَقَرَّتِ السَّفِينَةُ، نَظَرَ نُوحٌ إِلَى مَا حَوْلَهُ فَرَأَى الْمِيَاهَ لَا تَزَالُ تُغَطِّي وَجْهَ الْأَرْضِ"⁽⁴¹⁾. وَلَعَلَّ مِنَ الْوَاضِحِ فِي النَّصِّ أَنَّ الْعَرَبِيَّةَ تَوَكَّلُ مَعْنَى النَظَرِ الْمَقْرُونِ بِالْإِدْرَاكِ إِلَى الْفِعْلِ (رَأَى) لَا الْفِعْلَ (نَظَرَ). وَلَيْسَ أَدْلُ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا مِنْ رَائِزٍ إِحْلَالِ أَحَدِ الْفَعْلَيْنِ مَكَانَ الْآخَرِ، إِذْ إِنَّ مَعَكُوسَ التَّرْكِيبِ السَّابِقِ لَنْ يُفْضِيَ إِلَّا إِلَى بَنِيَّةٍ مَحْظُورَةٍ: (*رَأَى نُوحٌ مَا حَوْلَهُ فَنَظَرَ إِلَى الْمِيَاهِ).

4 - قَدْ يَقْطَعُ بِوُجُودِ فَرْقٍ دَلَالِيٍّ بَيْنَ (نَظَرَ إِلَى) وَ(رَأَى)، أَنَّكَ إِذَا أُرِدْتَ أَنْ تَسْأَلَ شَخْصاً مَا قَادِماً، عَنْ شَخْصٍ آخَرَ تَبَحُّثُ عَنْهُ فَإِنَّكَ بِالتَّأَكُّدِ لَنْ تَقُولَ: (هَلْ نَظَرْتَ إِلَى فَلَانٍ؟)، إِنَّمَا يَكُونُ سُؤْلكَ عَلَى النَحْوِ: (هَلْ رَأَيْتَ/شَاهَدْتَ فَلَاناً؟). وَهَذَانِ السُّؤَالَانِ يَدُلَانِنَا عَلَى أَمْرَيْنِ ذَوِيْ أُهُمِّيَّةٍ فَائِقَةٍ، هُمَا: أَنَّ السُّؤَالَ الْأَوَّلَ الْمُنْطَوِيَّ عَلَى فِعْلِ النَظَرِ لَيْسَ صَحِيحاً إِيرَادُهُ فِي هَذَا السِّیَاقِ، ذَلِكَ أَنَّهُ يَسْتَتْبِعُ أَنْ يَجْمَعَكَ بِالْمَنْظُورِ إِلَيْهِ حَيِّزٌ مَكَانِيٌّ وَاحِدٌ لِيَتَحَقَّقَ لَكَ تَحْوِيلُ النَظَرِ وَاسْتِدَارَةُ الْوَجْهِ. وَأَمَّا الْأَمْرُ الْآخَرُ الْمُهْمُّ الْمُسْتَقَى بِبُيُورِ مِنَ السُّؤَالِ الثَّانِي، فَهُوَ أَنَّ فِعْلَ الرُّؤْيَا (رَأَى/شَاهَدَ/أَبْصَرَ) قَدْ أَضْحَى فِي اللُّغَةِ مُسَاوِقاً لِفِعْلِ الْوُجُودِ (وَجَدَ/عَثَرَ عَلَى). إِذْ يُمَكِّنُ أَنْ يَرِدَ السُّؤَالُ الثَّانِي السَّابِقُ الْمُشْتَمِلُ عَلَى فِعْلِ الرُّؤْيَا عَلَى إِيقَاعِ السُّؤَالِ: (هَلْ وَجَدْتَ فَلَاناً؟). أَقُولُ: إِنَّ مِنَ الطَّبِيعِيِّ

أَنْ تَأْتِيَ دَلَالَةُ فِعْلِ الرُّوْيَةِ مُطَابِقَةً دَلَالَةَ الْفِعْلِ (وَجَدَ)، مادامَ الأوَّلُ مُصاحِباً الإدراك.

(2-2-4) (حَضَرَ/جاءَ/قَدِمَ/أَتَى)، و(ذَهَبَ/سافرَ) و(وَصَلَ)، و(أَحْضَرَ/أَخَذَ):

أزعمُ أننا هنا أمامَ مَبْحَثٍ شَدِيدِ الْخَفَاءِ، وَمِنْ دِقَّتِهِ وَخَفَائِهِ اسْتَغْرَقَ فِيهِ نَظَرُ الْبَاحِثِ وَقْتاً طَوِيلاً. إِذْ رَغِمَ شُعُورُنَا بِالْفَرْقِ بَيْنَ الْمَجْمُوعَاتِ الْمَذْكُورَةِ، وَإِحْسَاسِنَا بِفَرْطِ أَهْمِيَّتِهِ فِي تَصْحِيحِ بَعْضِ أخطاءِ مُتَعَلِّمِي الْعَرَبِيَّةِ مِنَ النَّاظِقِينَ بِغَيْرِهَا، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يَسْتَعْصِي عَلَى الْبَدَاءِ، وَيَتَأَبَّى عَلَى الْإِنْكَشَافِ. خَاصَّةً أَنَّنَا لَا نَعْتَرُ عَلَى مَرَجِعِ أَوْ كِتَابٍ يُسَاعِفُنَا فِي تَبْيِينِ الْفَرْقِ الْمَرْعُومِ وَالتَّنْبِثِ مِنْهُ.

وَالْمُلَاحَظَةُ أَنَّ أخطاءَهُمُ الَّتِي تَصُبُّ فِيهَا نَحْنُ فِي صَدَدِ تَجَلُّبَتِهِ، تَجِيءُ مُتَكَاثِرَةً فِي خُطَابِهِمُ الشِّفَاهِيِّ. وَمِنْ أخطاءِهِمُ الَّتِي قَدَحَتْ فِي الذِّهْنِ هَذَا الْبَحْثُ، قَوْلُ بَعْضِهِمْ فِي تَعْبِيرِهِ الشِّفَاهِيِّ دَاخِلَ غُرْفَةِ الصَّفِّ مِنَ الْجَامِعَةِ:

(أ20) * ذَهَبْتُ إِلَى الْجَامِعَةِ السَّاعَةَ الثَّامِنَةَ.

وَكُنْتُ أَبَادِرُ سَرِيعاً إِلَى تَصْوِيبِ الْمُتَعَلِّمِ مُجْتَرِحِ الْخطِ الْقَوْلِ:

(أ20ب) وَصَلْتُ إِلَى الْجَامِعَةِ السَّاعَةَ الثَّامِنَةَ.

غَيْرَ أَنِّي حِينئِذٍ - وَالْحَقُّ أَقُولُ - مَا كُنْتُ مُتَبَيِّناً وَجْهَ الْخطِ فِيهَا قَالَ، وَلَا وَجْهَ الصَّوَابِ فِيهَا قُلْتُ. وَكُنْتُ أَعْرِضُ جُمْلَةَ الْمُتَعَلِّمِ الْخَاطِئَةَ تِلْكَ عَلَى النَّاطِقِينَ بِالْعَرَبِيَّةِ، سِوَاءِ كَانُوا مِنْ مُجِيدِي الْفَصْحَى الْمُتَخَصِّصِينَ بِدَرَسِهَا أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَاضِعاً الْجُمْلَةَ اللَّاحِنَةَ (أ20) فِي سِيَاقِهَا الْعَامِّ الَّذِي هُوَ مُنْتَظِمُهَا، فَكَانَ كُلُّهُمْ يُخَطِّئُونَهَا بِإِجْمَاعٍ وَلَا يَسْتَحْسِنُونَهَا، وَلَمْ يَذْهَبْ مَرَّةً وَاحِدُهُمْ إِلَى أَعْدَ مِنْ التَّخْطِئَةِ، كَأَنْ يُفَسِّرَ الْأَمْرَ أَوْ يُحَلِّلَ الْخطَّ.

وشبيهةً بذلكم الخطأ قولُ بعضِ مُتعلِّمي العربيَّةِ الفرنسيِّينَ، بعدَ أسبوعينِ مِنْ وُصولِهِم إلى الأردنّ:

(21أ) * سافرتُ إلى الأردنّ قبلَ أسبوعينِ.

(22أ) * ذهبتُ إلى الأردنّ قبلَ أسبوعينِ.

ويغدو التركيبانِ الجُمليَّانِ (21أ، 22أ) مُتقبِّلَينِ في مثلِ السياقِ المُتقدِّمِ إذا قلتُ:

(21ب، 22ب) وصَلْتُ/حَضَرْتُ/جِئْتُ إلى الأردنّ قبلَ أسبوعينِ.

وبُغيةَ استِشْرافِ الأمرِ أكثرَ يَجْمَلُ بنا أنْ نَتَمَثَّلَ الموقفَ السياقيَّ الاتِّصاليَّ المُوالي: لو كنتَ في بيتِ أبيك، وخرَجَ أبوك من البيتِ قاصداً السوقَ، وعلمتِ مقصدَ خروجهِ، ثمَّ سألكِ سائلٌ: (أينَ أبوك ؟)، أيُمكنُ أنْ يكونَ جوابُك على النحو: (أبي حَضَرَ إلى السوقِ) أو: (أبي جاءَ إلى السوقِ) ؟ إنَّ ذلكَ ضاربٌ بقوةٍ في مَضمارِ المُستحيلِ، بل أنت تقول: (أبي ذهبَ إلى السوقِ). وأمرُ الفصحى واللُهجَةِ المَحكيَّةِ في هذا المُلحَظِ سيَّان.

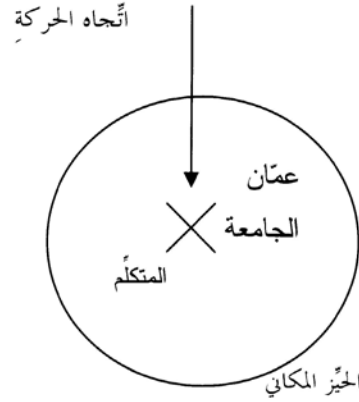
ولاستيضاحِ مَكْمَنِ الخطأ في البنى الفائتة (20أ، 21أ، 22أ) أقولُ: إنَّ اللُغَةَ تُبَيِّنُ بينَ مجموعتي الأفعالِ التاليتين: الأولى مجموعة أفعالِ الحضورِ (حَضَرَ إلى/جاءَ إلى/قَدِمَ إلى/أتى إلى)، والثانية مجموعة أفعالِ الذهابِ (ذَهَبَ إلى/سافرَ إلى). وتكونُ المُبايَنَةُ بينهما على النحو الآتي: أمَّا الأولى (أفعالِ الحضورِ) فالرأيُ فيها أنَّ اللُغَةَ إنَّما تُوظِّفُها للاستعمالِ مِنْ داخِلِ المكانِ الهَدَفِ المُتكلِّمِ عنه. إنَّ أريدُ إلا القولَ: إنَّ الناطقَ اللُغويَّ لا يُسندُ (حَضَرَ) وإخوته إلى المُسندِ إليه في الجُملةِ إلا إذا كانَ هو نفسه، أي الناطقُ أو المُتكلِّمُ، - أنْ إنشَاءَ الجُملةِ - داخلَ المكانِ الذي حَضَرَ إليه المُسندُ إليه. أمَّا المَجْموعَةُ الأخرى، وهي أفعالُ الذهابِ، فاستخدامُها

قَصْرٌ عَلَى الْمَكَانِ الَّذِي يَكُونُ مُنْشَى الْجُمْلَةِ وَقْتَ سَبْكِ الْجُمْلَةِ خَارِجَهُ. وَأَجَلَ هَذَا
كُلَّهُ يَقَعُ لَنَا فَهْمٌ لَمْ لَا تُسَوِّغِ الْعَرَبِيَّةُ قَوْلَ الطَّالِبِ السَّالِفِ:

(أ20)* ذَهَبْتُ إِلَى الْجَامِعَةِ السَّاعَةَ الثَّامِنَةَ.

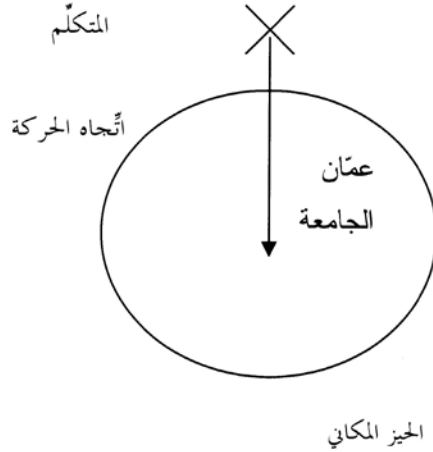
ذلك أَنَّهُ قَوْلٌ مُشْتَمِلٌ عَلَى فِعْلِ الذَّهَابِ (ذَهَبَ) رَغْمَ أَنَّ قَائِلَ الْجُمْلَةِ - الطَّالِبُ
- كَانَ دَاخِلَ الْمَكَانِ، أَيْ الْجَامِعَةِ، لِحِظَةِ نُطْقِهِ الْجُمْلَةَ. أَقْصَدُ إِلَى تَبْيَانِ أَنَّ النَّاطِقَ
بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ عِنْدَ إِنتَاجِهِ الْجُمْلَةَ الْخَاطِئَةَ (أ20)، كَانَ دَاخِلَ الْمَكَانِ الَّذِي تَحْرَكُ إِلَيْهِ
الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ (الْمُتَكَلِّمُ)، وَلِذَلِكَ كَانَ الْحَقُّ أَنَّ يَسْتَخْدِمَ فِعْلَ حُضُورٍ لَا فِعْلَ ذَهَابٍ.
وَالْأَمْرُ نَفْسُهُ يُقَالُ إِنَّ نَحْنُ تَحَوَّلْنَا بِأَنْظَارِنَا شَطْرَ التَّرَكِيبَيْنِ اللَّاحِظَيْنِ السَّابِقَيْنِ
(أ21، أ22)، إِذْ كَانَ النَّاطِقُ دَاخِلَ الْمَكَانِ (الأردن) وَقْتَ إِنْشَاءِ الْجُمْلَتَيْنِ، فَالْمَوْطِنُ
مَوْطِنُ حُضُورٍ لَا ذَهَابٍ.

أَرِيدُ لِأُبَيِّنَ أَنَّ أَمَامَ احْتِمَالَيْنِ: أَنَّ يَكُونَ اتِّجَاهُ الْحَرَكَةِ إِلَى الْحَيِّزِ الْمَكَانِيِّ
وَالْمُتَكَلِّمِ دَاخِلُهُ، أَوْ يَكُونَ اتِّجَاهُ الْحَرَكَةِ إِلَى الْحَيِّزِ وَالْمُتَكَلِّمِ خَارِجَهُ. إِذْنًا، نَحْنُ هَهُنَا
بِإِزَاءِ عِنَصَرَيْنِ: اتِّجَاهُ الْحَرَكَةِ إِلَى الْمَكَانِ، وَمَوْقِعُ الْمُتَكَلِّمِ مِنَ الْمَكَانِ. وَلَمَّا كَانَ
التَّوَحُّدُ فِي اتِّجَاهِ الْحَرَكَةِ مِثَالًا فِي الْحَالَيْنِ أَوْ الْإِحْتِمَالَيْنِ، فَإِنَّ الْأَمْرَ مَوْكُولٌ إِلَى
العِنَصَرِ الْمُتَبَايِنِ، وَهُوَ مَوْقِعُ الْمُتَكَلِّمِ مِنَ الْمَكَانِ. فَإِنَّ اتَّجَهَتِ الْحَرَكَةُ إِلَى الْمَكَانِ
وَالْمُتَكَلِّمِ دَاخِلَهُ تَعَيَّنَ اسْتِخْدَامُ أَفْعَالِ الْحُضُورِ: (حَضَرَ إِلَى/جَاءَ إِلَى/قَدِمَ إِلَى/أَتَى
إِلَى)، وَأَمَّا إِنْ اتَّجَهَتِ الْحَرَكَةُ إِلَى الْمَكَانِ وَالْمُتَكَلِّمِ خَارِجَهُ فَالْمُتَوَجِّبُ حِينَئِذٍ اسْتِخْدَامُ
أَفْعَالِ الذَّهَابِ: (ذَهَبَ إِلَى/سَافَرَ إِلَى). وَيُمْكِنُ التَّمَثِيلُ لَذَلِكَ فِي الْخَطَاطَتَيْنِ:



- 1- وصلتُ إلى عمّان أمس.
- 2- حضّرتُ إلى الجامعة الثامنة صباحاً.

شكل (1) يُبيِّن اتّجاهَ الحركةِ إلى المكانِ والمتكلّمِ داخلَهُ



- 1- سافرتُ إلى عمّان قبلَ سنتين.
- 2- ذهبتُ إلى الجامعة الثامنة صباحاً.

شكل (2) يُبيِّن اتّجاهَ الحركةِ إلى المكانِ والمتكلّمِ خارجَهُ

نَخْلُصُ مِمَّا سَبَقَ أَجْمَعِهِ إِلَى أَنَّكَ إِذَا سَمِعْتَ مَنْ يَقُولُ: (ذَهَبْتُ إِلَى فرنسا) أَوْ: (سافرتُ إِلَى الكويتِ)، فاعلم أَنَّ القائلَ فِي لحظةِ القولِ لم يَكُنْ فِي فرنسا وَلَا فِي الكويتِ. وَأَنَّكَ إِذَا سَمِعْتَ مَنْ يَقُولُ: (حَضَرْتُ أُمِّي قَبْلَ عَشْرِ سَاعَاتٍ إِلَى داري)، فاعلم - يحفظك الله - أَنَّهُ لَا يَزَالُ مُتَشَرِّفاً بِحضورِها أَنْ قَوْلِهِ الجُمْلَةُ.

وما قيلَ نَجْدُهُ مُنْسَحِباً -عند كلِّ ذي نُهيَةٍ- على فعلينِ آخَرَيْنِ، هما: (أَخْضَرَ، أَخَذَ). فلا يَكُونُ ذِكْرُكَ إِحْضَارَكَ الشَّيْءِ إِلَّا وَأَنْتَ دَاخِلُ الْمَكَانِ الَّذِي إِلَيْهِ جَلَبْتَهُ. بينما حالُ أَخْذِكَ الشَّيْءِ مُخْتَلَفَةٌ، إذْ إِنَّكَ لَا تُخْبِرُ بِأَنَّكَ أَخَذْتَ الشَّيْءَ إِلَى مَكَانٍ، إِلَّا وَيَكُونُ الْإِخْبَارُ فِي مَكَانٍ غَيْرِ الْمَكَانِ الَّذِي أَخَذْتَ إِلَيْهِ الشَّيْءَ.

ولكنَّ المرءَ لَوَاجِدُ الْفِعْلِ (وَصَلَ) يَشْذُ عَنْ الْقَاعِدَةِ السَّابِقَةِ. فيلَوُحُ لِي أَنَّ اللُّغَةَ تَسْمَحُ بِأَنْ تُسْتَخْدَمَهُ حَيْثُمَا كَانَ الْقَائِلُ: إِنْ دَاخِلَ الْمَكَانِ وَإِنْ خَارِجَهُ. فقد تقولُ لصديقِ التَّقِيَّتِ بِهِ فِي سَوَاقِ مَدِينَةٍ إِرْبَدَ -مثلاً-:

(23) ذَهَبْتُ إِلَى عَمَّانِ أَمْسَ: تَحَرَّكَتِ الْحَافِلَةُ فِي الْوَاحِدَةِ وَالنَّصْفِ، وَوَصَلَتْهَا فِي الثَّالِثَةِ وَالنَّصْفِ. وَرَجَعْتُ الْيَوْمَ إِلَى إِرْبَدَ، وَصَلْتُهَا فِي السَّاعَةِ التَّاسِعَةِ صَبَاحاً.

(5-2-2) (مُنْذُ / لَمُدَّة - مَدَّة) :

هَذَا مَبْحَثٌ تَدُقُّ مَعَانِيهِ وَلَا يَكَادُ يَرِدُ إِلَى خَاطِرٍ وَاحِدِنَا، وَلَكِنَّ الْقَوْلَ بِهِ، وَالتَّفَقُّنَ إِلَيْهِ، عِنْدَ وَضْعِ الْكُتُبِ الدِّرَاسِيَّةِ، ضَرُورَةٌ مُلِحَّةٌ، لِأَنَّ لَهُ كَبِيرَ الْأَثَرِ فِي تَصْوِيبِ بَعْضِ أَخْطَاءِ مُتَعَلِّمِي الْعَرَبِيَّةِ مِنَ النَّاطِقِينَ بِغَيْرِهَا مِمَّا سَيَرِدُ لَاحِقاً. يَنْبَغِي الْقَوْلُ ابْتِدَاءً: إِنَّ (مُنْذُ) وَ(مُدَّةً) قَرِينَتَانِ زَمْنِيَّتَانِ، وَلَيْسَ يَعْنِي هَذَا سِوَى أَنَّهُمَا تَتَّبَعَانِ بِمَا هُوَ مُفَصِّحٌ عَنِ الزَّمَنِ دَالٌّ عَلَيْهِ. وَإِخَالُ أَنَّهُمَا إِلَى هَذَا الْحَدِّ تَتَّفَقَانِ، وَمِنْ بَعْدُ تَفْتَرِقَانِ.

أَوَّلَا- مُنْذُ: تُذَكِّرُ فِي سِيَاقِ الدَّلَالَةِ عَلَى أَحَدِ الزَّمَنَيْنِ: الْحَاضِرِ أَوِ الْمَاضِي، غَيْرَ أَنَّ وَجْهَةَ الْكَلَامِ تَخْتَلِفُ فِي كُلِّ حَسَبِ مَا هُوَ آتٍ:

أ- الْحَاضِرُ: فَإِذَا جِئْتَ بِهَا فِي سِيَاقِ الْحَاضِرِ كُنْتَ عَلَى الْخِيَارِ مِنْ أَمْرَيْنِ: فإِذَا أَنْ تَأْتِي بَعْدَهَا بِمَا يَكُونُ أَمْدًا أَوْ مُدَّةً **period of time**، أَوْ يَكُونُ نَقْطَةً

زمنية مُعيَّنة **point of time**. وتتأكد لنا صحَّةُ هذا التفريق بين المدة والنقطة الزمَنيَّتين بإحلالِ الرائز (منْ مُدَّة) محلَّ (مُنْذُ)، فحيثما استجازت اللغة الإحلالَ كُنَّا أمامَ المدة الزمنية، وإلا كانت النقطة الزمنية هي المتعيَّنة. هاك الأمثلة الآتية:

(124أ) إنها تَعْمَلُ مُدرِّسةً للأطفال مُنْذُ سنة 1994م. (نقطة زمنية)

(124أ) * إنها تَعْمَلُ مُدرِّسةً للأطفال مِنْ مُدَّة سنة 1994م. (مُنْذُ ≠ مِنْ مُدَّة)

(24ب) إنها تَعْمَلُ مُدرِّسةً للأطفال مُنْذُ عشرِ سنواتٍ. (مدة زمنية)

(24ب) إنها تَعْمَلُ مُدرِّسةً للأطفال مِنْ مُدَّة عشرِ سنواتٍ. (مُنْذُ ≠ مِنْ مُدَّة)

(125أ) يَسْكُنُونَ في إربد مُنْذُ سَكَنِي فيها. (نقطة زمنية)

(125أ) * يَسْكُنُونَ في إربد مِنْ مُدَّة سَكَنِي فيها. (مُنْذُ ≠ مِنْ مُدَّة)

(25ب) يَسْكُنُونَ في إربد مُنْذُ ستَّةِ أشهرٍ. (مدة زمنية)

(25ب) يَسْكُنُونَ في إربد مِنْ مُدَّة ستَّةِ أشهرٍ. (مُنْذُ ≠ مِنْ مُدَّة)

(126أ) يَكَلِّمُنِي في الأمرِ مُنْذُ الأحدِ الماضي. (نقطة زمنية)

(126أ) * يَكَلِّمُنِي في الأمرِ مِنْ مُدَّة الأحدِ الماضي. (مُنْذُ ≠ مِنْ مُدَّة)

(26ب) يَكَلِّمُنِي في الأمرِ مُنْذُ أربعةِ أيَّامٍ. (مدة زمنية)

(26ب) يَكَلِّمُنِي في الأمرِ مِنْ مُدَّة أربعةِ أيَّامٍ. (مُنْذُ ≠ مِنْ مُدَّة)

وسواء أوردت (منذ) ملازمة النقطة الزمنية، كما أرىك في (24أ، 25أ، 26أ)، أم الأمد الزمني، كما في (24ب، 25ب، 26ب)، فإن الأمر دال في كل مرة على زمن معلومة بدايته مفتوحة نهايته. بمعنى أن الزمن سيكون في كلتا الحالتين ممتداً، يتعين من النقطة الزمنية المذكورة أو من أول المدة الزمنية حتى الزمن الحاضر أو زمن إنتاج الكلام. ويبدو أن هذا الذي نرتضيه هنا من أمر (منذ)، يتقاطع ولا يتدافع، مع الإماحة تنبّه إليها بعض النحويين بثاقب بصريهم وبعيد تأملهم. ذلك بأنهم قالوا إنها بمعنى "من وإلى" (42). وهذا تعبير -فيما يظهر- عن فكرة المدة.

يسلم بعض السابق إلى القول: إننا نلمح أن المدة مفهومة مع كل، حتى مع النقطة الزمنية، وآية ذلك أن بمكنتنا أن نضيف مع كل منهما التركيب (ولا يزال+المضارع+حتى الآن) الدال على الحاضر المستمر. تأمل-مثلاً:-

(24ج) إنها تعمل مدرسة للأطفال منذ سنة 1994م، ولا تزال تعمل حتى الآن.

(24د) إنها تعمل مدرسة للأطفال منذ عشر سنوات، ولا تزال تعمل حتى الآن.

ولم يكن هذا ليكون لولا دلالة الفعل (تعمل) المذكور أولاً على الحاضر المثبت.

ب- الماضي: تجوز اللغة استخدام (منذ) في سياق الزمن الدال على المضي.

وتفرق اللغة عندئذ بين استعمالين لها، يقتربان مما أوردناه بشأنها مع الزمن

الحاضر، ولا ينطبقان. اقرأ الجمل الآتية:

(27أ) لقد وصلتته رسالة من أبيه منذ شهر تقريباً.

(27ب) لقد وصلتته رسالة من أبيه قبل من مدة شهر تقريباً. (منذ=قبل/من

مدة)

(28أ) زار "آرثر ميللر" مصر منذ سبع عشرة سنة.

(28ب) زارَ "آرثر ميللر" مصرَ قَبْلَ/مِنْ مُدَّةٍ سَبْعِ عَشْرَةَ سَنَةً. (مُنْذُ=قَبْلَ/مِنْ

مُدَّةٍ)

(29أ) بدأ تسجيلُ الخيولِ وأنسابِها مُنْذُ أكثرَ مِنْ عَشْرِ سنواتٍ.

(29ب) بدأ تسجيلُ الخيولِ وأنسابِها قَبْلَ/مِنْ مُدَّةٍ أكثرَ مِنْ عَشْرِ

سنواتٍ. (مُنْذُ=قَبْلَ/مِنْ مُدَّةٍ)

(30) رأيتُهُ مُنْذُ سَنَةٍ.

(30ب) رأيتُهُ قَبْلَ/مِنْ مُدَّةٍ سَنَةٍ. (مُنْذُ=قَبْلَ/مِنْ مُدَّةٍ)

والجديرُ بالإشارةِ أنك إذا قَصَدْتَ إلى نفيِ البنى الحاملة للرمز (أ) في (27-)

(30)، فإنَّ الجملَ المنفيَّةَ ستروِزُها عبارة (مِنْ مُدَّةٍ) دونَ (قَبْلَ). انظر -مثلاً:-

(27أأ) ما وَصَلْتُهُ رسالةً مِنْ أَبِيهِ مُنْذُ شَهْرٍ تَقْرِيْبًا.

(27أأأ) ما وَصَلْتُهُ رسالةً مِنْ أَبِيهِ مِنْ مُدَّةٍ شَهْرٍ تَقْرِيْبًا. (مُنْذُ=مِنْ مُدَّةٍ)

(27أأأأ) * ما وَصَلْتُهُ رسالةً مِنْ أَبِيهِ قَبْلَ شَهْرٍ تَقْرِيْبًا. (مُنْذُ ≠ قَبْلَ)

(30أأ) ما رأيتُهُ مُنْذُ سَنَةٍ.

(30أأأ) ما رأيتُهُ مِنْ مُدَّةٍ سَنَةٍ. (مُنْذُ=مِنْ مُدَّةٍ)

(30أأأأ) * ما رأيتُهُ قَبْلَ سَنَةٍ. (مُنْذُ ≠ قَبْلَ)

وجليَّ أنَّ البنيةَ المنفيَّةَ المُستَمْلَةَ على (قَبْلَ) أعلاه تتغيَّرُ معها وجهَةُ الكلامِ

تماماً، على أنَّ (مِنْ مُدَّةٍ) تُحافِظُ عليها. فَعَدَمُ وصولِ رسالةٍ مُنْذُ شَهْرٍ قد يَعْنِي أَنَّ

رسالة قبل هذه المدة وصلت، وإنَّ عَدَمَ رُؤْيَتِكَ إِيَّاهُ مُنْذُ سَنَةٍ لَا يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّكَ لَمْ تَرَهُ قَبْلَ سَنَةٍ.

غير أنَّ التنافر السابق بين (مُنْذُ) و(قَبْلَ) ليس يَخْتَصُّ بِبَنَى النفي، بل يطاولُ بَنَى أُخْرَى لَا نَفْيَ فِيهَا، ومع ذلك لَا نَسْتَطِيعُ فِيهَا أَنْ نُحِلَّ (قَبْلَ) مَحَلَّ (مُنْذُ). يَنْضَافُ إِلَى هَذَا أَنَّهُ لَيْسَ فِي اسْتِطَاعَتِنَا أَنْ نَرَوْزَ (مُنْذُ)، فِي الْبَنَى نَفْسِهَا الْآتِيَةِ، بِعِبَارَةٍ (مِنْ مُدَّةٍ) الَّتِي صَاحَبَتْهَا سَابِقًا فِي حَالِي النفي وَالْإثْبَاتِ السَّالِفَتَيْنِ. وَيُظْهَرُ رَائِزٌ آخَرُ نَقِيسُ بِهِ التَّرْكِيبَ عِنْدُنَا، ذَلِكَ هُوَ (مِنْ بَدَايَةٍ). وَإِذَا كَانَتِ الْبَنَى الْفَائِتَةُ الْحَامِلَةُ لِلرَّمْزِ (أ) مِنْ (27-30) تُمَثِّلُ أَحَدَ وَجْهَيْ اسْتِعْمَالِ (مُنْذُ) فِي الْمَاضِي، فَإِنَّ مَا يَلِي هُوَ الْوَجْهَ الثَّانِي. لَاحِظُ:

(31أ) نَشَبَتْ بَيْنَ الْهِنْدَ وَبَاكِسْتَانِ ثَلَاثُ حُرُوبٍ مُنْذُ اسْتِقْلَالِهِمَا عَنْ بَرِيطَانِيَا.

(31ب) * نَشَبَتْ بَيْنَ الْهِنْدَ وَبَاكِسْتَانِ ثَلَاثُ حُرُوبٍ قَبْلَ/مِنْ مُدَّةٍ اسْتِقْلَالِهِمَا عَنْ بَرِيطَانِيَا.

(31ج) نَشَبَتْ بَيْنَ الْهِنْدَ وَبَاكِسْتَانِ ثَلَاثُ حُرُوبٍ مِنْ بَدَايَةِ اسْتِقْلَالِهِمَا عَنْ بَرِيطَانِيَا.

(32أ) بَدَأَ طَيْرَانُ الْعَدُوِّ مُنْذُ الشَّهْرِ الْمَاضِي اسْتِخْدَامَ مَطَارٍ عَسْكَرِيٍّ جَدِيدٍ.

(32ب) * بَدَأَ طَيْرَانُ الْعَدُوِّ قَبْلَ/مِنْ مُدَّةٍ الشَّهْرِ الْمَاضِي اسْتِخْدَامَ مَطَارٍ عَسْكَرِيٍّ جَدِيدٍ.

(32ج) بَدَأَ طَيْرَانُ الْعَدُوِّ مِنْ بَدَايَةِ الشَّهْرِ الْمَاضِي اسْتِخْدَامَ مَطَارٍ عَسْكَرِيٍّ جَدِيدٍ.

وَالسُّؤَالُ الْنَاهِضُ هُنَا هُوَ: لَمْ كَانَ هَذَا التَّغَايُرُ بَيْنَ (مُنْذُ) فِي (27، 28، 29، 30أ)، و(مُنْذُ) فِي (31أ، 32أ)، رَغْمَ أَنَّ السِّيَاقَ -فِيمَا يَبْدُو- وَاحِدٌ،

هو سياقُ الماضي؟ أَظُنُّ أَنَّ هذا الأمرَ مَرَدُّهُ إلى طبيعةِ الاسمِ الذي يَعْقِبُ (مُنْذُ) مِنْ حيثُ تَتَكَرَّرُهُ وتَعْرِيفُهُ. فإذا كَانَ نَكْرَةً كَانَتْ (مُنْذُ) مُطَابِقَةً (قَبْلَ/مِنْ مُدَّةٍ)، وإذا كَانَ معرفةً لَمْ تُطَابِقْهُمَا. بِدَلِيلِ الآتِي:

(33أ) وَصَلَتْهُ رِسَالَةٌ مُنْذُ شَهْرٍ.

(33ب) وَصَلَتْهُ رِسَالَةٌ قَبْلَ/مِنْ مُدَّةٍ شَهْرٍ.

(33ج) وَصَلَتْهُ رِسَالَةٌ مُنْذُ الشَّهْرِ الْمَاضِي.

(33د) * وَصَلَتْهُ رِسَالَةٌ قَبْلَ/مِنْ مُدَّةٍ الشَّهْرِ الْمَاضِي.

وَيُمْكِنُ بَعْدَ كُلِّ مَا سَلَفَ أَنْ نَتَلَطَّفَ فَنَعِيَ خَطَأً مَا يَجْتَرِحُهُ بَعْضُ مُتَعَلِّمِي العربيَّةِ مِنَ النَّاظِقِينَ بِغَيْرِهَا فِي هَذَا النِّطَاقِ، إِذْ يُعَبِّرُونَ أحياناً عَنْ سَكَنِهِمْ فِي مَدِينَةٍ "إِرْبَدَ" الْمُسْتَمِرَّ أَنْ يُنتَاجَ الْكَلَامَ، بِالْقَوْلِ:

(34) * سَكَنْتُ فِي إِرْبَدَ مُنْذُ سَنَةٍ.

(35) * أَسْكُنُ فِي إِرْبَدَ قَبْلَ سَنَةٍ.

ثَانِيًا - مُدَّةٌ/لِمُدَّةٍ: يُخَيَّلُ لِلْمَرْءِ أَنَّ اللُّغَةَ قَدْ أَخْلَصَتْهَا لِلزَّمَنِ الْمَاضِي حَسَبُ. إِذْ تُسْتَخْدَمُ لِلتَّعْبِيرِ عَنِ الْأَمَدِ الزَّمَنِيِّ الَّذِي دَامَ الْحَدَثُ فِيهِ، بَيِّدَ أَنَّ الْحَدَثَ حِينَ إِرسَالِ الْجُمْلَةِ مِنَ الْبَاطِ اللَّغَوِيِّ يَكُونُ قَدْ انْقَطَعَ وَتَمَّ. أَيُّ أَنَّ الْمُدَّةَ الزَّمَنِيَّةَ مَعَ الْأَدَاةِ (مُدَّةٌ/لِمُدَّةٍ) مَعْلُومَةُ الطَّوْلِ مُتَيَقِّنَةُ الْإِبْتِدَاءِ وَالْإِنْتِهَاءِ:

(35) دَرَسْتُ فِي الْجَامِعَةِ الْأُرْدُنِيَّةِ مُدَّةً/لِمُدَّةٍ سِتَّ سَنَوَاتٍ.

وَلَأَنَّ الْمُدَّةَ مَعَ هَذِهِ الْأَدَاةِ مَعْلُومَةٌ مِنْ حَيْثُ ابْتَدَأُهَا وَانْتَهَاؤُهَا، فَإِنَّهَا قَدْ تَوُظَّفُ

لِلْمُسْتَقْبَلِ:

(36) سَأُدرِّسُ فِي جَامِعَةِ الْيَرْمُوكِ مُدَّةً/لِمُدَّةٍ أَرْبَعَ سَنَوَاتٍ.

وَيُتَوَقَّعُ غِبٌّ هَذَا أَنْ يَعْرِفَ مُعَلِّمُ الْعَرَبِيَّةِ لِلنَّاطِقِينَ بِغَيْرِهَا مَوْطِنَ الْإِشْكَالِ فِي خَطِّ الْمُتَعَلِّمِينَ الْآتِي:

(37) * أَسْكُنْ فِي الْأُرْدُنِّ لِمُدَّةٍ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ.

كَمَا يُتَوَقَّعُ مِنَ الْمُعَلِّمِ نَفْسِهِ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى تَوْصِيفِ التَّرْكِيبِ الصَّحِيحِ التَّالِي لِطَلَابِهِ، وَهُوَ تَرْكِيبٌ قَدْ يَكُونُ مُشْكَلاً لِبَعْضِهِمْ لِضَمِّهِ (مُنْذُ) وَ(لِمُدَّةٍ) جَنْبًا:

(38) زَارَ "آرْتِر ميللر" مِصْرَ مُنْذُ سَبْعَ عَشْرَةَ سَنَةً لِمُدَّةٍ ثَلَاثَةِ أَسَابِيعٍ.

وَلَسْتُ أَصَحِّحُ بَعْدَ كُلِّ ذَلِكَ مَا قَالَهُ الصَّفَّارُ مِنْ أَنَّ "العربَ إِذَا اسْتَخْدَمَتْ (مُنْذُ) وَ(مُنْذُ) كَانَ الْإِنْتِهَاءُ إِلَى زَمَنِ الْإِخْبَارِ" (43)، مِنْ أَجْلِ أَنَّ هَذَا مُنْطَبِقٌ -فِيمَا انْكَشَفَ لَنَا خَالِيًا- عَلَى حَالَيْنِ مِنْ أَحْوَالِ (مُنْذُ) لَيْسَ غَيْرُ. وَأَحْسَبُ أَنَّهُ مَا أُوْرِدَ قَالَتُهُ هَذِهِ إِلَّا قَاصِدًا بِهَا الْبَنِيَّةَ الْمَنْفِيَّةَ كَأَنْ تَقُولَ: (مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ)، لِأَنَّ التَّمَثِيلَ عَلَى (مُنْذُ) بِالنَّفْيِ هُوَ يَدِينُ النُّحَوِّيِّينَ (44).

(2-2-6) (جِدًّا - كَثِيرًا) :

تُعَدُّ الْمَشْكَالَةُ الْحَالِيَّةُ مِنَ الْمَشْكَالَاتِ الْفَاقِعَةِ الدَّلَالَةِ عَلَى غِيَابِ الْمَرْجِعِ الْمَسَانِدِ الَّذِي يُمَكِّنُ لِمُعَلِّمِ الْعَرَبِيَّةِ الْاعْتِمَادَ عَلَيْهِ وَالرَّجُوعَ إِلَيْهِ، قَصْدَ تَحْلِيلِ أخطاءِ مُتَعَلِّمِيهَا مِنَ النَّاطِقِينَ بِغَيْرِهَا وَتَصْوِيْبِهَا. وَالْمَشْكَالَةُ الْمُرَادُ دَرْسُهَا هَهُنَا تَسْتَقْطِنُ كَلِمَتَيْنِ تَبْدُوَانِ لِلخَاطِرِ الْأَوَّلِ أَنَّهُمَا مُتَرَادِفَتَانِ، مِمَّا لَا إِشْكَالَ فِيهِ أَوْ مَعَهُ. هَاتَانِ الْكَلِمَتَانِ هُمَا: (جِدًّا) وَ(كَثِيرًا). وَأَزْعُمُ أَنَّ هَذَا لَا يَعْرِضُ لِلنَّاطِقِينَ بِالْعَرَبِيَّةِ، وَمِنْهُمْ مُعَلِّمُوهَا، لِأَنَّهَا تَسْتَوِطِنُ مِنَ اللُّغَةِ مِثْلَ مَنْطِقَةٍ يَكْتَسِبُونَهَا اِكْتِسَابًا وَتَسْتَحْكِمُ بِهِمْ سَلِيقَةً. وَأَجَلْ هَذَا يُمَكِّنُ الْقَوْلَ: إِنَّ هَذَا الدَّرْسَ الَّذِي نَفَرَّقُ فِيهِ بَيْنَ (جِدًّا) وَ(كَثِيرًا)، وَغَيْرَهُ مِمَّا تُتَوَوَّلُ فِي بَحْثِنَا هَذَا، يَسْتَأْثِرُ بِهِ مَجَالُ تَعْلِيمِ الْعَرَبِيَّةِ لِلنَّاطِقِينَ بِغَيْرِهَا، وَلَيْسَ لِطَلَابِهَا

الناطقينَ بها أدنى حاجةٍ إليها، لأنَّ كفايتَهُم اللغويَّةَ بالعربيَّةَ تَرَفِّدُهُم بما لا يستطيعونَ معه اجتِراحَ الخطأِ وإنَّ تَعَمَّدُوهُ.

لا مَحَالَةَ أنَّ الكلمتينِ تَبْدُوَانِ مُتساوِقتَيْنِ سَالِكتَيْنِ في الجملةِ مَسْلُكاً مُشاكِهاً، خاصَّةً أنَّهُما مُضْطَلِعَتَانِ بدورٍ دلاليٍّ واحدٍ، تَظْهَرَانِ فِيهِ بِحُسْبَانِهِمَا كلمَتَيْنِ واصِفَتَيْنِ مُبَيِّنَتَيْنِ مَدَى الشَّيْءِ أو درجَتَهُ أو كَمِّيَّتَهُ. غيرَ أنَّ الاقتِناعَ من المسألةِ بهذا القَدَرِ لا جَرَمَ يَسْتَعْقِبُ وَقُوعَ الطلابِ في الخطأِ مِنْ جَرَاءِ التَّسْوِيَةِ المُطلَقةِ. والأمرُ فيما سَيُتَضَحُّ على خلافِ ذلك. وَمِنْ أخطائِهِم التي نَبَتَ عن سَلِيقَتِي ودَفَعَتْ إلى هذا المَبْحَثِ ما يَلِي:

(39)* هُنَاكَ أديانٌ كَثِيرًا في الوطنِ العربيِّ. (45)

(40)* هذه البنتُ تَتَكَلَّمُ جِدًّا.

(41)* أُمِّي تَقْرَأُ المَجَلاتِ جِدًّا.

(42)* لِمَاذَا يَضْحَكُ جِدًّا ؟

لو نَظَرْتُ في المَجموعَتَيْنِ التَّالِيَتَيْنِ:

المَجموعَةُ الثَّانِيَّةُ

المَجموعَةُ الأُولَى

(أ43) هي امرأةٌ غَنِيَّةٌ جِدًّا. (أ44) يُسافِرُ زِيدونُ كَثِيرًا إلى إسبانيا.

(ب43) أَظُنُّ أَنَّهُ فَقيرٌ جِدًّا. (ب44) أَخِي يَضْحَكُ كَثِيرًا.

(ج43) فاروقٌ سَعِيدٌ جِدًّا هذه الأَيَّامَ. (ج44) كُلُّ طُلابِ هذا الصَّفِّ يَدْرُسُونَ كَثِيرًا.

(د43) خالِدٌ مَرِيضٌ جِدًّا. (د44) إِنَّهُمْ يَتَكَلَّمُونَ كَثِيرًا بلا فائدةٍ.

لَخَرَجَتْ بما مُلَخَّصُهُ أَنَّ (جِدًّا) -في المَجموعَةِ الأُولَى- تَتَمَحَّضُ لَتَبْيَانِ درجَةِ "الأوصافِ" أو الصفاتِ: (غَنِيَّةٌ، فَقيرٌ، سَعِيدٌ، مَرِيضٌ). فيما تَظْهَرُ رَسيلَتُها الأُخْرَى (كثيْرًا) مُختَصَّةً بالإفصاحِ عن درجَةِ "الأحداثِ" أو مِقْدَارِها. ولكنَّ الأمرَ لا يَطْرُدُ،

فإذا تَبَدَّتْ (جِذَاً) في المجموعة الأولى (43أ-43د) كأنها مُخْتَصَّةٌ بالأوصاف، فإننا واقعون على ما لا تَسْتَقِيمُ لنا حاله طَبَقاً لهذا. انظر إلى:

(45) فَرِحَ خَالِدٌ جِذَاً لِنَجَاحِ أُخْتِهِ هِنْدٍ.

(46) يُحِبُّ أَخِي الْمُرَاسِلَةَ جِذَاً.

(47) جَارُنَا يَكْرَهُنِي جِذَاً.

تَجِدُ أَنْ (جِذَاً) تَصِفُ الْأَحْدَاثَ الْفَعْلِيَّةَ: (فَرِحَ، يُحِبُّ، يَكْرَهُ)، على حين أنها كانت في (43أ-43د) واصِفةً أوصافاً كما اسْتَبَانَ لَكَ. إذن، فهي تَتَصَرَّفُ على نحوٍ يُظْهِرُهَا مَرَّةً تَابِعَةً أوصافاً، ومَرَّةً تَابِعَةً أَحْدَاثاً. ولكن لا يُشَكُّ في أنها لا تَقْوَى على أَنْ تَعْقِبَ الْأَحْدَاثَ كُلَّهَا بَانْتِظَامٍ، على اختلافِ أنواعِها، وذلك مِنْ قِبَلِ أَنَّهُ لَنْ يُمَكِّنَكَ أَنْ تَسْتَبْدِلَ (جِذَاً) بِـ(كثيراً) في المجموعة الثانية (44أ-44د) فتقول:

(44أ)* يُسَافِرُ زَيْدُونَ جِذَاً إِلَى إِسْبَانِيَا.

(44ب) * أَخِي يَضْحَكُ جِذَاً.

(44ج) * كُلُّ طُلَّابٍ هَذَا الصَّفِّ يَدْرُسُونَ جِذَاً.

(44د) * إِنَّهُمْ يَتَكَلَّمُونَ جِذَاً بِلَا فَائِدَةٍ.

يَتَلَخَّصُ على هذا أَنْ يُقَالَ: لَا تَصِحُّ مَوْقَعَةُ (جِذَاً) لِتَصِفَ أَيَّ حَدَثٍ. ولكن عَكْسَ هذا مَقَرَّرٌ في حَالِ (كثيراً). إذ تُجَوِّزُ اللُّغَةُ أَنْ تُحَلِّهَا مَحَلَّ (جِذَاً) في المجموعة (43أ-43د). لاحظ:

(43أ) هي امرأةٌ غَنِيَّةٌ كَثِيرًا.

(43ب) أَظُنُّ أَنَّهُ فَقِيرٌ كَثِيرًا.

(43ج) فاروق سعيدٌ كثيراً هذه الأيام.

(43د) خَالِدٌ مَرِيضٌ كثيراً.

يَنْبَيِّنُ لَكَ أَنَّ (كثيراً) تُسْتَبَدَّلُ بكلمة (جِذَاً) في كلِّ سياقٍ، إلاَّ أَنَّ الأمرَ لا يَنْعَكِسُ. فلا يُسَمَحُ بأنَّ تُحِلَّ (جِذَاً) محلَّ (كثيراً) دائماً. ولكن، ما ضابطُ ذلك والمتحكِّمُ فيه؟

أقول: يُمكنُ استِصْفاءُ الحلِّ مِنْ بَضْعِ مقولاتٍ لِاتِّباعِ نظريَّةِ النحوِ الوظيفيِّ functional grammar. إذ يَذْهَبُونَ إلى أَنَّ الوقائعَ state of affairs تُصَنَّفُ أصنافاً أربعةً: "أعمالاً" (actions)، و"أحداثاً" (processes)، و"أوضاعاً" (positions) و"حالاتٍ" (states). وأمثلة ذلك: (46)

(48) كَتَبَتْ هِنْدُ رِسَالَةً. (عَمَلٌ)

(49) صَفَعَ خَالِدٌ زَيْدًا. (عَمَلٌ)

(50) شَرَبَ الْفَضْلُ لَبَنًا. (عَمَلٌ)

(51) حَطَّمَتِ الرِّيحُ السَّفِينَ. (حَدَثٌ)

(52) أَسْقَطَ الزَّلْزَالُ الْبَنَاءَةَ. (حَدَثٌ)

(53) فَتَحَتِ الرِّيحُ الْبَابَ. (حَدَثٌ)

(54) وَقَفَتْ زَيْنَبُ بِالْبَابِ. (وَضْعٌ)

(55) زَيْدٌ جَالِسٌ فَوْقَ الْأَرِيكِةِ. (وَضْعٌ)

(56) فَرِحَ خَالِدٌ لِنَجَاحِ هِنْدٍ. (حَالَةٌ)

(57) تَمِيمٌ فَرِحَ. (حَالَةٌ)

أُقْصَدُ إلى تقريرِ أَنَّ اللُّغَةَ تَقْبَلُ دُخُولَ (كثيراً) لِتَصِفَ تلكَ الوقائعَ كُلَّهَا بِنَتَوُّعِ أصنافِها. وإذا شَكَّكَتْ بِصِلَاحِ إِدْخَالِ (كثيراً) في أيِّ تَرْكِيبٍ مِنْ (48-57)، أو التَّبَسُّعِ عَلَيْكَ أَمْرٌ مِنْ أَيِّ جَانِبٍ، فَلتَقَدِّمُهَا مِنَ التَّرْكِيبِ صَدْرًا:

(48) كَتَبَتْ هِنْدُ رِسَالَةً كَثِيرًا. (عَمَلٌ)

(48ب) كثيراً ما كتبت هند رسالة.

(49أ) صفع خالد زيدا كثيراً. (عمل)

(49ب) كثيراً ما صفع خالد زيدا.

(50أ) شرب الفضل لبناً كثيراً. (عمل)

(50ب) كثيراً ما شرب الفضل لبناً.

... وهكذا.

ولكن ما نروم الوصول إليه -تارة أخرى- هو أن الحال مع (جداً) ليست على ما عليه حال (كثيراً). إذ يهين للباحث الحالي أن العربية لا تتقبل دخول (جداً) الجملة واصفة أصناف الوقائع كلها، على ما يتبين لك في:

(48ج) * كتبت هند رسالة جداً. (عمل)

(49ج) * صفع خالد زيدا جداً.

(50ج) * شرب الفضل لبناً جداً.

(51أ) * حطمت الرياح السفن جداً. (حدث)

(52أ) * أسقط الزلزال البناية جداً.

(53أ) * فتحت الريح الباب جداً.

(54أ) * وقفت زينب بالباب جداً. (وضع)

(55أ) * زيد جالس فوق الأريكة جداً.

(56أ) * فرح خالد لنجاح هند جداً. (حالة)

(57أ) * تميم فرح جداً.

ينكشف من هذا كله أن الواقعة إن هي دلت على عمل أو حدث أو وضع فإن الكلمة التي تصف الواقعة هي (كثيراً) لا (جداً). بيد أن الواقعة التي تشير إلى

(حالة) فَإِنَّ لَكَ مَعَهَا أَنْ تَسْتَعْمَلَ أَيًّا مِنْ الْكَلِمَتَيْنِ الْوَاصِفَتَيْنِ: (فَرِحَ خَالِدٌ جِدًّا-فَرِحَ خَالِدٌ كَثِيرًا)، (خَالِدٌ فَرِحَ جِدًّا-خَالِدٌ فَرِحَ كَثِيرًا). يُفْضِي هَذَا إِلَى الْقَوْلِ: إِنَّ (جِدًّا) الشَّأْنَ مَعَهَا أَنْ تُذَكَّرَ فِي الْجُمْلَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِوَصْفِهَا وَاصِفًا يَصِفُ وَاقِعَةً تُحِيلُ إِلَى مَفْهُومِ الْحَالَةِ⁽⁴⁷⁾.

وَلِنَلْتَحَظْ أَنَّ اللُّغَةَ إِذَا كَانَتْ تَمْنَعُ مِنَ الْقَوْلِ: (*كُتِبَتْ سَلْمَى الشَّعْرَ جِدًّا) نَظْرًا. لَكُونِ الْكِتَابَةِ عَمَلًا لَا حَالَةَ، وَ(جِدًّا) تَسْمُ وَاقِعَةً الْحَالَةِ لَيْسَ غَيْرُ، فَإِنَّهَا-فِي الْمُقَابِلِ- تُبِيحُ الْقَوْلَ: (كُتِبَتْ سَلْمَى الشَّعْرَ كَثِيرًا جِدًّا)، وَذَلِكَ لِأَنَّ (كَثِيرًا) هِيَ الْوَاصِفَةُ لِلْكِتَابَةِ، أَمَّا (جِدًّا) فَمَوْكُولٌ إِلَيْهَا دَوْرُ الْوَاصِفِ لـ(كَثِيرًا)، وَالْكَثْرَةُ حَالَةٌ. وَبِهَذَا الْقَدْرِ نَكُونُ قَادِرِينَ عَلَى تَشْخِصِ الْأَخْطَاءِ الْوَارِدَةِ فِي كِتَابَاتِ النَّاطِقِينَ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ مِمَّا أَسْلَفْنَا ذِكْرَهُ:

(41) * أُمِّي تَقْرَأُ الْمَجَالَاتِ جِدًّا.

فَسَبَبُ رَفْضِ اللُّغَةِ هَذَا التَّرْكِيبَ رَاجِعٌ إِلَى أَنَّ (جِدًّا) تَتَسَلَّطُ بِالْوَصْفِ عَلَى وَاقِعَةٍ تَوْمِيٌّ إِلَى (عَمَلٍ) لَا (حَالَةٍ). وَلَنْ أَرَدْتَ أَنْ تَجْعَلَ التَّرْكِيبَ (41) صَحِيحًا، فَمَا عَلَيْكَ سِوَى أَنْ تُصَيِّرَ الْمَحْمُولَ أَوِ الْمُسْتَدَّ الْعَمَلِيَّ (تَقْرَأُ) دَالًّا عَلَى (حَالَةٍ) كَالْحُبِّ. مِثْلُ قَوْلِكَ:

(41أ) أُمِّي تُحِبُّ قِرَاءَةَ الْمَجَالَاتِ جِدًّا.

أَوْ أَنْ تَضَعَ (كَثِيرًا) مَوْضِعَ (جِدًّا) فِي (41) لِيُصْبِحَ التَّرْكِيبُ:

(41ب) أُمِّي تَقْرَأُ الْمَجَالَاتِ كَثِيرًا.

الهوامش

- (1) حقيق بي أن أشيرَ إلى أن كلَّ ما أوردته في هذا الإطار النظري إنما هو موجز دعوة أدعو بها منذ سنوات عشر، وقد ضَمَّنْتُهَا كتاباً سابقاً. انظر: عمر عكاشة، النحو الغائب: دعوة إلى توصيفٍ جديد لنحو اللغة العربية في مقتضى تعليمها لغير الناطقين بها، ص44-115.
- (2) أقصد بالسلف علماء النحو العربي القدامى.
- (3) انظر: عمر عكاشة، النحو الغائب: دعوة إلى توصيفٍ جديد لنحو اللغة العربية في مقتضى تعليمها لغير الناطقين بها، ص46-52.
- (4) ولكن، يبدو أن القول بأن النحو العربي إنما وُضِعَ للمتعلمين من الناطقين بالعربية، ينطوي على شيء من التعارض مع نص لابن جني يُعرِّف النحو فيه بقوله: "هو انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره؛ كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شَدَّ بعضهم عنها رُدَّ به إليها" (ابن جني، الخصائص، 35/1). والحق أن الباحث الحالي قد دَفَعَ وهم التعارض بين فهمه ونصِّ ابن جني في موطن آخر. انظر: عمر عكاشة، النحو الغائب: ص55-60.
- (5) أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، ص91.
- (6) أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، ص91.
- (7) انظر: كمال محمد بشر، دراسات في علم اللغة، ص18.
- (8) انظر: عمر عكاشة، النحو الغائب: ص61-72.
- (9) أفضل استخدام مصطلح "العلامات الإعرابية"، بدلاً من: "الحركات الإعرابية"، لسببين: الأول أن ثمة علاقة كبيرة- في بعض الأحيان- تكون بين حركات أواخر الكلمات، والمعنى، وعليه تغدو تلك الحركات- أحياناً- "علامات" مشيرة إلى المعاني. وأما السبب الثاني فلرغبتني في التفريق بين حركات المبنى أو حركات الصيغة الصرفية، وحركات أواخر الكلمات.
- (10) لإثبات هذه المقولة انظر: عمر عكاشة، النحو الغائب: ص83-104.
- (11) نقلت مصطلحي "النحو العملي" و "النحو العلمي" عن "حسن عون". انظر: حسن عون، دراسات في اللغة والنحو العربي، ص45-46.
- (12) إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص211.
- (13) السابق: ص210.
- (14) إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ: ص210-213.
- (15) السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها: 399/1-400.

- (16) السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها: 403/1.
- (17) إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ: ص 211.
- (18) بيلكين، حول طابع الكلمات المترادفة في اللغة العربية الفصحى، ضمن: دراسات في اللغة، ص 205.
- (19) شاهر الحسن، علم الدلالة السمانتيكية والبراجماتية في اللغة العربية: ص 65.
- (20) انظر السابق نفسه.
- (21) تعني النجمة (*) أنَّ التركيبَ مما ترفضه العربية.
- (22) انظر: إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ: ص 211.
- (23) السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها: 402/1.
- (24) انظر: عبد الغفار حامد هلال، علم اللغة بين القديم والحديث: ص 297.
- (25) السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها: 402/1.
- (26) انظر: ابن منظور، لسان العرب، (كتف). وانظر: ف.م. بيلكين، حول طابع الكلمات المترادفة في اللغة العربية الفصحى، ص 203.
- (27) حاكم مالك الزيادي، الترادف في اللغة: ص 49.
- (28) انظر: إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ: ص 211.
- (29) يجري الكلام هنا بشكل خاص على تعليم العربية لأغراض خاصة، كما هي الحال عند توجيه العربية قصد تمكين بعض متعلمي العربية الناطقين بغيرها من التمرُّس بنصوص العربية الكلاسيكية، وإن كانت العربية المعاصرة غير مبرأة تمامًا من هذا الأمر.
- (30) يبدو واضحاً من هذا أنَّ مرادنا من التصاقب يفترق عما جاء لدى ابن جني في باب "تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني". حيث إنه أراد من ذلك اقتراب الأصلين اقتراباً مبنوياً دلالياً في أن، سواء أكان الأصلان ثلاثيين كضَيْطَاط وضَيْطَار وطَيْسَ وطَيْسَلْ، أم كان أحدهما ثلاثياً وصاحبه رباعياً كدَمْثٍ وِدَمْثٍ وَسَبْطٍ وَسَبْطَرٍ، أم كان أحدهما رباعياً والآخر خماسياً كلُولِوْ وضَبْغُطَى وضَبْغُطَرَى. انظر الخصائص: 50/2 - 57، 147 - 148.
- (31) انظر: ابن منظور، لسان العرب: (بدد).
- (32) بول فابر وكريستيان بابلون، مدخل إلى الألسنية (مع تمارين تطبيقية): ص 67.
- (33) هذا صحيح في حال اختلاف توقيت كلام عدنان عن توقيت كلامي، بحيث يقع كلامي في غير اليوم الذي كان فيه كلامه.
- (34) على أننا واجدون شواهد منسربة من العربية الكلاسيكية، دالة على أنَّ اللغة قد شهدت مراحل زمنية لم تكن فيها تفرق على نحو حاسم بين مجموعتي الأفعال. فلا نَعْدِمُ أنَّ نَجْدَ في بعض

النصوصِ تسويةً قائمةً بينَ أفعالِ النظرِ وأفعالِ الرؤيةِ. مِنْ ذلكَ أنَّ قوانينَ العربيةِ الكلاسيكيةِ تَسْمَحُ بأنْ يُقالَ: (نظره)، كما تقولُ (رأه): انظر: ابن منظور، لسان العرب: (نظر). كما تُجيزُ قولك: (أبصرْ إليّ) أي: انظرْ إليّ. انظر السابق: (بصر).

(35) غيرَ أنَّني أشعرُ مِنْ وجهِ ما بأنْ (الالتفات) يُمكنُ أنْ لا يَقْتَصِرَ أمرُهُ على تحريكِ العينينِ أو استدارةِ الوجهِ، فقد يَتَقَقُّ لنا أنْ يكونَ بحركةِ الجسمِ كُلِّهِ أو بحركةِ الجذعِ، ولكنَّ المؤدَّى في المحصلةِ واحدٌ مهما اختلفتِ الهيئةُ وتباينت.

(36) لا تَقْهَمَنَّ مِنْ هذا أنَّ قرينةَ الفعلِ (نظر) الحرفيةَ هي حكرٌ على ما دلَّ على الاتِّجاهِ، فقد تَقْتَرِنُ بهذا الفعلِ قرائنُ حرفيةَ أخرى إلا أنَّها تُغَيِّرُ حينئذٍ دلالةَ الفعلِ مِنْ "النظرِ المنقوصِ الإدراكِ" إلى معانٍ أخرى. لاحظ: (نَظَرَ في المسألةِ أو في المَظالِمِ: دَرَسَها، نَظَرَ في المُنْخَفِ أو في الكتابِ: قرَأَ، نَظَرَ عن يمينِهِ وعن يسارِهِ: بَحَثَ،...).

(37) ابن منظور، لسان العرب: (نظر).

(38) وَقَعْتُ على عنوانٍ لدى "زكي نجيب محمود" يَخْدُمُ ما نحنُ في سياقِهِ، إذ قالَ: (عيونٌ تَنْظُرُ ولا تَرى). انظر: زكي نجيب محمود، أفكار ومواقف: ص 345.

(39) السيوطي، كفاية الطالب اللبيب في خصائص الحبيب: 291/2.

(40) هكذا في الأصل.

(41) محمد عبد العظيم الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن: 157/1.

(42) انظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني: ص 503.

(43) الزركشي، البرهان في علوم القرآن: 416/4.

(44) انظر-أمثالا-: الرماني، معاني الحروف: ص 103-104. و: المرادي، الجنى الداني في

حروف المعاني: ص 503. و: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ص 441.

(45) مَعَ أنَّ هذا الخطأ ليسَ يَعيُننا في هذا المَوْضِعِ، إلا أنَّه كانَ مِنْ مُحَرِّكاتِ البَحْثِ.

(46) انظر: أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي: ص 33.

(47) ينبغي الاعترافُ بأنَّي أَعْمَلُ هنا حِسِّي اللغويَ المبنيَ لا على الإحصاءِ، بل على التمرُّسِ بقراءةِ نصوصِ العربيةِ قديمِها وحديثِها. والحقُّ أننا لا نَعْدِمُ أنْ نَجِدَ ما يُخالفُ القاعدةَ المتوصلَ إليها، خاصةً في نصوصِ العربيةِ الكلاسيكيةِ.

المصادر والمراجع

- إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ط7، مكتبة الأنجلو المصرية، 1992.
- أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، 1986م.
- أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، ط4، عالم الكتب، القاهرة، 1982.
- بول فابر وكريستيان بايلون، مدخل إلى الألسنيَّة (مع تمارين تطبيقيَّة)، ترجمة: طلال وهبة، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1992.
- بيلكين، حول طابع الكلمات المترادفة في اللغة العربيَّة الفصحى، ضمن: دراسات في اللغة، رئيس التحرير: طراد الكبيسي، ط1، دار الشؤون الثقافيَّة العامَّة "آفاق عربيَّة"، 1986.
- ابن جنِّي، أبو الفتح عثمان (ت392هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط4، الهيئة المصرية العامة للكتاب - دار الشؤون الثقافيَّة العامَّة، بغداد، 1990.
- حاكم مالك الزيايدي، الترادف في اللغة، سلسلة دراسات "221"، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهوريَّة العراقيَّة، 1980.
- حسن عون، دراسات في اللغة والنحو العربي، معهد البحوث والدراسات العربيَّة، جامعة الدول العربيَّة، 1969.
- الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (ت384هـ)، معاني الحروف، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، دون تاريخ.
- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله (ت794هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، دون تاريخ.
- زكي نجيب محمود، أفكار ومواقف، ط1، دار الشروق، بيروت، 1983.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ)، كفاية الطالب اللبيب في خصائص الحبيب، ط1، دار الكتب العلميَّة، بيروت، 1985.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ)، المزهَر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، دون تاريخ.
- شاهر الحسن، علم الدلالة السمانتيكيَّة والبراجماتيَّة في اللغة العربيَّة، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م-1422هـ.
- عبد الغفار حامد هلال، علم اللغة بين القديم والحديث، ط2، 1406هـ-1986م.

- عمر عكاشة، النحو الغائب: دعوة إلى توصيف جديد لنحو اللغة العربية في مقتضى تعليمها لغير الناطقين بها، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2003.
- كمال محمد بشر، دراسات في علم اللغة، ط9، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1986.
- محمد عبد العظيم الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، ط1، دار الفكر، بيروت، 1996.
- المرادي، الحسن بن قاسم (ت749هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت711هـ)، لسان العرب، ط1، دار صادر، بيروت، 1990.
- ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الأنصاري (ت761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مراجعة: سعيد الأفغاني، ط6، دار الفكر، بيروت، 1985.